مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9717

الأربعاء، 4 أيلول/سبتمبر 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد جبوغار	(سلوفينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سويسرا	السيدة بيريسفيل
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد/السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد باسم المجلس بزميلنا سعادة السيد مايكل عمران كانو، الممثل الدائم لجمهورية سيراليون، على اضطلاعه بمهام رئيس المجلس لشهر آب/أغسطس. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس إذ أعرب عن عميق التقدير للسفير كانو وفريقه على ما أبدوه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي. لقد خاض المجلس جملة من المناقشات الرئيسية بينما واصل أداء مهامه بسلاسة خلال الشهر.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمات الإحاطات التالية أسماؤهن للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والدكتورة افرات بارون هيرلف، مديرة مركز شنايدر لطب الأطفال؛ والسيدة يولي نوفاك، الناشطة الإسرائيلية في مجال حقوق الإنسان والمديرة التنفيذية لمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم).

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أذكّر الجميع بأن هذه جلسة رسمية لمجلس الأمن. وإذ أدرك تماما بأن جلسة إحاطة اليوم تشكل عبئا نفسيا على كافة الحاضرين في القاعة، أود أن أذكّر جميع المشاركين والمتكلمين في مناقشة اليوم تحديدا بضرورة المشاركة في هذه الجلسة بأقصى درجات الاحترام والالتزام بالمعايير اللائقة من حيث النبرة واختيار الكلمات والسياق في معرض الإدلاء بملاحظاتهم.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): كاد يمضي عام على الهجمات المروعة التي شنتها حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة في إسرائيل – وهو الهجوم الأكثر إزهاقاً للأرواح في تاريخ البلد. قُتل فيه ما يربو على 250 1 إسرائيليا وأجنبيا واختطف حوالي 250 شخصًا واقتيدوا إلى داخل غزة.

في الأيام القليلة الماضية، بلغنا الخبر المفجع بمقتل ستة رهائن إسرائيليين تمكن جيش الدفاع الإسرائيلي من استرداد جثامينهم في غزة. أود أن أتقدم بخالص التعازي والمواساة للأسر المكلومة. لقد قابلت ذوي عدد من الرهائن في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 في القدس، التقيت والدي هيرش غولدبرغ بولين. واطلعت على مشاهد الفيديو الصادمة والمفجعة لأسره، مشاهد ستظل عالقة في مخيلتي إلى الأبد. ووفقاً للحكومة الإسرائيلية، تعرض المخطوفون لوابل من الرصاص من مسافة قريبة. وقتلتهم حماس قبل لحظات من تمكن الجنود الإسرائيليين من الوصول إليهم داخل نفق في رفح. وعقب استرداد الجثامين، أعلنت حماس أن المسلحين المكلفين بحراسة الرهائن في المباني والأنفاق في غزة تلقوا تعليمات جديدة بقتل الرهائن قبل أن تتمكن القوات الإسرائيلية من العثور عليهم أحياء. لا يزال ما لا يقل عن 101 رهينة محتجزين في غزة. ما زالوا محرومين من الزيارات الإنسانية. وتشير روايات الرهائن المفرج عنهم وتقارير أخرى إلى أنهم على الأرجح محتجزون في ظروف مروعة، حيث يتعرض بعضهم للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي وغيره من أشكال الإيذاء.

وأكرر ما قاله الأمين العام مرة أخرى: يجب إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً ودون شروط. ومهما طالت فترة احتجازهم، يجب معاملتهم

معاملة إنسانية والسماح لهم باستقبال الزيارات وتلقي المساعدة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وذلك وفقاً للالتزامات القانونية الدولية.

نحن بحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين وتكثيف إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة. وأرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الصدد. سعت الاجتماعات التي انعقدت مؤخرا في الدوحة والقاهرة إلى سد الفجوات ود جسور الاتفاق، ولكن لا تزال هناك خلافات كبيرة قائمة. ويجب بذل المزيد من الجهد للتوصل إلى اتفاق من دون مزيد من التأخير. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم جميع الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية.

وفي غضون ذلك، تبدو الحالة في الميدان قاتمة. فالعمليات العسكرية الإسرائيلية تتواصل في جميع أنحاء قطاع غزة، ويتزايد عدد القتلى بشكل مأساوي. ووفقاً لوزارة الصحة في غزة، قُتل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر حوالي 000 41 فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال حسبما أفادت التقارير. وما زلنا نشهد نزوحاً جماعياً لآلاف العائلات الفلسطينية، التي لا تستطيع بمعظمها الوصول إلى الخدمات الطبية والمياه والصرف الصحي. وقد نزح العديد من العائلات عدة مرات. فما من مكان آمن في غزة.

وفي الوقت نفسه، تواصل حماس وغيرها من الجماعات المسلحة إطلاق الصواريخ عشوائيا على المراكز السكانية في إسرائيل. وتفيد التقارير أن الأعيان المدنية في غزة، بما في ذلك البنية التحتية، تُستخدم أيضاً لحماية المقاتلين والأهداف العسكرية، مما يعرض حياة المدنيين في هذه الأعيان وحولها للخطر. إن المدنيين لا ينبغي ولا يجب استخدامهم كدروع بشرية.

وإمكانية وصول المساعدات الإنسانية ضعيفة في أحسن الأحوال، وهي معرضة للخطر بسبب الظروف غير الآمنة، بما في ذلك الانهيار الكامل للقانون والنظام في جميع أنحاء غزة. وقد أُجبر برنامج الأغذية العالمي على تعليق حركة موظفيه مؤقتاً عقب تعرض قافلة مساعدات إنسانية تابعة له لحادث أمني في 27 آب/أغسطس.

وبعد قليل، ستوافي المجلس زميلتي، المديرة ووسورنو من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بمعلومات إضافية بشأن الحالة الإنسانية الكارثية والظروف المؤلمة التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني.

ويتابع الأمين العام أيضا عن كثب حملة التحصين ضد شلل الأطفال الجارية في غزة. وصور الأطفال الذين يتلقون اللقاحات وسط الأنقاض والدمار الشامل مؤثرة ومحزنة في آن واحد. وتمثل الهدن لأغراض التلقيح ضد شلل الأطفال بصيصا نادرا من الأمل والإنسانية وسط الرعب في غزة. وأشير إلى أن الترتيبات التي تم التوصل إليها بين وكالات الأمم المتحدة وجيش الدفاع الإسرائيلي لوقف النشاط العسكري في مناطق التطعيم المحددة قد احتُرِمَت حتى الآن. وكما فعل الأمين العام، فإنني أشيد بجميع المشاركين في هذه العملية، ولا سيما بزملائنا الرائعين العاملين في المجال الإنساني الذين يقودون هذه الحملة.

وبينما نواصل التركيز على إنهاء القتل والدمار في غزة، لا يمكننا أن نغفل الحالة المقلقة للغاية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويشمل ذلك العمليات العسكرية الإسرائيلية وهجمات المستوطنين والعنف الفلسطيني المسلح ضد الإسرائيليين. وقد شنت إسرائيل مؤخراً في 28 آب/أغسطس عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد خلايا إرهابية مزعومة في محافظات جنين وطولكرم وطوباس. وشملت العمليات أيضاً استخدام الغارات الجوية. وأدت تلك العمليات المكثفة التي استمرت لمدة أسبوع إلى اشتباكات مع مسلحين فلسطينيين وإصابات في صفوف المدنيين وأضرار في البنية التحتية المدنية. وأُطلقت هذه العمليات وسط تصاعد الهجمات والاشتباكات في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك في منطقة الخليل، بتفجير سيارتين مفخختين بالقرب من مستوطنات إسرائيلية ليلة 30 آب/أغسطس، وقتل ثلاثة من أفراد الشرطة الإسرائيلية في سيارتهم في اليوم التالي، وعملية عسكرية إسرائيلية لاحقة في المنطقة. وبشكل عام، قُتل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر حوالي 630 فلسطينياً و 15 إسرائيلياً في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويجب محاسبة جميع مرتكبي أعمال العنف – إسرائيليين كانوا أم فلسطينيين.

إن الأعمال والبيانات الخطيرة والاستفزازية الأخيرة تزيد من تأجيج الحالة. وبيانات الجماعات الفلسطينية المسلحة التي تدعو إلى مزيد من العنف والهجمات ضد الإسرائيليين غير مقبولة ويجب أن تتوقف. وأفعال أحد الوزراء الإسرائيلين وأقواله التحريضية مؤخرا في الأماكن المقدسة في القدس تزيد من تفاقم الحالة المتفجرة أصلاً في الضفة الغربية المحتلة. ويجب احترام الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس والحفاظ عليه، مع الاعتراف بالدور الخاص والتاريخي للمملكة الأردنية الهاشمية كوصي على الأماكن المقدسة في القدس.

وبمرور كل يوم، نبتعد أكثر فأكثر عن هدف إنهاء الاحتلال والتوصل إلى حل قابل للتطبيق قائم على وجود دولتين. ولا نزال مقتنعين بأن السلام الدائم لن يتحقق إلا عندما تعيش إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافيا ولديها مقومات البقاء وذات سيادة جنبا إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين. ومن مسؤوليتنا بذل كل ما في وسعنا لدعم الطرفين لتحقيق هذا الهدف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ووسورنو.

السيدة ووسورنو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن، إلى جانب وكيلة الأمين العام ديكارلو، على آخر المستجدات في أعقاب الإحاطة التي قدمناها الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9715).

إن التطورات الأخيرة في غزة والضفة الغربية تجبرنا على إعادة التأكيد، مرة أخرى، على القيمة المتساوية لحياة كل إنسان. والهدف من القانون الدولي الإنساني هو الحد من عواقب الحرب من خلال وضع الحد الأدنى من معايير السلوك لحماية الأشخاص الذين لا يقاتلون وتلبية احتياجاتهم – وهي المتطلبات الأساسية للإنسانية. ومع ذلك، تُظهر المعاناة والدمار أنه ليس هناك حد تقريباً لانعدام الإنسانية التي تتكشف أمام أعيننا.

وما من فائز في هذه الحرب. فهي تتسم بالخسارة والمعاناة، حيث يتحمل المدنيون العبء الأكبر. وكما أشارت وكيلة الأمين العام ديكارلو للتو، فإننا نرى ذلك في هجمات حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، التي قُتل فيها أكثر من 000 1 شخص، ومن بينهم عشرات الأطفال. ونرى ذلك في عمليات القتل الأخيرة لست رهائن. ونكرر ما قالته وكيلة الأمين العام ديكارلو، لا يزال هناك ما يقدر بـ 101 مواطن إسرائيلي وأجنبي محتجزين في غزة، إلى جانب رفات من أُعلنت وفاتهم. ونشعر بالجزع إزاء معاملة الرهائن المتبقين والظروف التي يعيشون فيها، وإزاء رفض السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم أو تقديم المساعدة لهم.

ويساورنا أيضا قلق بالغ إزاء حصيلة الإصابات والوفيات في صفوف الفلسطينيين في غزة – التي تزيد عن 000 40 قتيل و 000 93 جريح، أكثر من نصفهم من النساء والأطفال، وفقاً لوزارة الصحة في غزة. ومعظم هذا الموت والدمار ناجم عن استخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق المكتظة بالسكان، بما في ذلك المخيمات والملاجئ والمناطق التي طُلب من المدنيين الإخلاء إليها.

ويبدو أنه ليس هناك من حدود لوحشية هذا النزاع. ونرى ذلك في الهجمات العديدة على العاملين في المجال الإنساني، إذ قُتل 295 من العاملين في المجال الإنساني منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ونرى ذلك أيضاً في الهجمات على الأصول المخصصة للعمل الإنساني. فمنذ كانون الثاني/يناير، تعرضت مركبات الأمم المتحدة لإصابات مباشرة في أكثر من اثني عشر حادثاً منفصلاً، على الرغم من صدور إشعارات بشأن تحركاتها. وتؤدي الهجمات التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني وتعيق حركتهم إلى فرض المزيد من القيود على إيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة. وكما لوحظ الأسبوع الماضي، فقد علّق برنامج الأغذية العالمي تحركات موظفيه مؤقتاً في أعقاب الهجوم الذي تعرضت له إحدى قوافله في 28 آب/أغسطس. ونرى ذلك في التقارير عن سوء المعاملة، بما في ذلك التعذيب والعنف الجنسي، التي تعرض لها آلاف الفلسطينيين الذين تحتجزهم القوات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية. ونرى ذلك في

ما أُبلغ عنه من استخدام الأطراف للدروع البشرية وترسيخ الوجود العسكري في المناطق المأهولة بالسكان.

وقد دُمر النظام الطبي في غزة، مما يحرم الناس، بمن في ذلك النساء الحوامل والمرضعات والأطفال، من الرعاية الحرجة. وخرج عن الخدمة ما مجموعه 19 مستشفى من أصل 36 مستشفى في غزة – أي أكثر من النصف. وكما أشرنا في السابق مراراً وتكراراً، فإن المستشفيات المتبقية بالكاد تعمل، إذ تغصّ بالمرضى في ظل نقص الوقود والمستلزمات الطبية.

وقد تعطلت البنية التحتية للمياه وتضررت بشدة، مما أدى إلى انخفاض إمدادات المياه إلى ربع ما كانت عليه فحسب قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023. دُمرت مصادر الغذاء ومرافق الإنتاج. ولا يزال إيصال الأغذية يتعرض لعوائق شديدة بسبب القتال الدائر والطرق المتضررة والحواجز التي تعيق دخول الإمدادات الإنسانية ونقلها. ولا يزال نحو 96 في المائة من السكان يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد حيث يعاني ما يقرب من نصف مليون شخص من جوع كارثي. وتعاني العمليات الإنسانية الحيوية من الشلل، مع تزايد حالات منع البعثات والتنقلات الإنسانية داخل غزة، مما يزيد من تفاقم المعاناة. وفي الوقت نفسه، تعرضّ أوامر الإخلاء المتكررة المدنيين لمخاطر الأعمال العدائية وتحرمهم من الضروريات اللازمة للبقاء على قيد الحياة. لا يوجد مكان آمن للمدنيين في غزة. يجب السماح لهم بالتماس الحماية.

يجب ألا يكون الأمر على هذا النحو. في الواقع، كانت هناك دلائل خلال الأيام القليلة المنصرمة على أن الأهداف الإنسانية قد تحفز على اتخاذ خطوات إيجابية. ونرحب بالهدن الإنسانية المحلية التي سمحت بإطلاق حملة التحصين الطارئة ضد شلل الأطفال، كما أشارت إلى ذلك وكيلة الأمين العام ديكارلو، ونعترف بالجهود الجبارة التي تبذلها الجهات الفاعلة في المجال الصحي لتنفيذ الحملة في بيئة صعبة جدا. والتقت كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار بممثلين رفيعي المستوى في الحكومة الإسرائيلية أمس بشأن الشواغل الإنسانية، بما في ذلك أهمية حملة شلل الأطفال.

ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، لُقح أكثر من 000 187 طفل دون سن العاشرة في المرحلة الأولى من الحملة التي تهدف إلى الوصول لأكثر من 000 640 طفل في الفترة المقبلة. وتضطلع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بدور حيوي، بما في ذلك مع أكثر من 200 فريق يعمل في عياداتها ومواقع الرعاية الصحية التابعة لها.

ونرحب أيضا بقيام شركاء محليين، بالتعاون مع اليونيسف، بإصلاح خط المياه الرئيسي بين إسرائيل وخان يونس. ومع أن حالة المياه والصرف الصحي في غزة لا تزال مزرية، فقد أعادت عملية الإصلاح خدمة المياه في عدة مناطق، بما في ذلك المواصي حيث يعاني مئات الآلاف من النازحين من ظروف لا تطاق.

وعلى الرغم من كل التحديات، لا نزال موجودين في الميدان في المواصي وفي جميع أنحاء غزة حيث نقدم المساعدات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والمأوى وخدمات الحماية على قدر المستطاع. ويجري توزيع حصص الإعاشة، وإن كان بمستويات مخفضة. ونظراً لنقص الإمدادات، استُبعد دقيق القمح من حصص الإعاشة حيث تُعطى فيه الأولوية للمخابز البالغ عددها 14 مخبزا والتي تدعمها الجهات الفاعلة الإنسانية. ويجري أيضا توزيع الخيام على الرغم من أنها بالطبع غير كافية لتتناسب مع احتياجات العائلات النازحة بصورة متكررة، خاصة مع اقتراب الطقس البارد والممطر.

وأود أن أعيد التأكيد على القلق الذي أعربنا عنه الأسبوع الماضي لأننا لا نزال نشعر بانزعاج شديد إزاء الخسائر البشرية الناجمة عن العمليات العسكرية الإسرائيلية المكثفة في الضفة الغربية. ففي ليلة 27 و 28 آب/أغسطس، شنت القوات الإسرائيلية أكبر عملية عسكرية منذ عقود في شمال الضفة الغربية، في ظل تزايد الإصابات وعنف المستوطنين والتهجير القسري والقيود المفروضة على التنقل. لا تزال تلك العملية مستمرة بعد مرور أسبوع. وأجرت المنظمات الإنسانية تقييما للاحتياجات في طولكرم وهي تستجيب لها، ولكن القوات الإسرائيلية منعتها من الوصول إلى جنين لإجراء تقييم.

وعلى الرغم من تقييد قدرتنا على إجراء تقييم كامل للأثر الإنساني بسبب منع الوصول، نستطيع أن نؤكد مقتل أكثر من عشرين فلسطينياً خلال الأسبوع المنصرم ونزوح مئات العائلات وتضرر البنية التحتية الأساسية والممتلكات الخاصة على نطاق واسع جراء الغارات الجوية والجرافات العسكرية وتبادل إطلاق النار والتفجيرات. وأشير إلى وجوب أن يتوافق أي استخدام للقوة في الضفة الغربية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير إنفاذ القانون. وتتعارض الأساليب التي جرت العادة على استخدامها خلال الأعمال العدائية في النزاع المسلح مع تلك المعايير وتثير المخاوف من الاستخدام المفرط للقوة.

إن احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ليس اختياريا. وأكرر التأكيد على وجوب إطلاق سراح الرهائن وحماية المدنيين وتلبية احتياجاتهم الأساسية. ويجب أن يستخدم المجلس، وجميع الدول الأعضاء، نفوذهم لضمان الامتثال بسبل منها ممارسة الضغوط الدبلوماسية وغيرها من الضغوط والتعاون في السعي إلى تحقيق المساءلة. ونناشد مرة أخرى أعضاء المجلس وجميع الدول الأعضاء التوصل إلى وقف فوري للأعمال العدائية ووقف مستدام لإطلاق النار في غزة وتهدئة الحالة في الضفة الغربية. ووعدت القرارات التي أصدرها المجلس بوقف فوري لإطلاق النار في غزة. ودعت أيضا إلى إطلاق سراح الرهائن. ولكن بعد مرور شهور لا يزال العنف مستمرا وقُتل الآلاف ولا يزال الرهائن منفصلين عن عائلاتهم. لقد حان الوقت لوفاء المجلس بوعوده وإنهاء المعاناة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للدكتورة برون – هارليف.

الدكتورة برون – هارليف (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمي إفرات برون هارليف. أنا الرئيسة التنفيذية لمركز شنايدر الطبي للأطفال في إسرائيل وطبيبة في العناية المركزة للأطفال. وأنا أيضًا أم لأربعة صبية. في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أي قبل أقل من عام، تغيرت حياتنا. بحلول الساعة السابعة صباحًا، كنت بالفعل في المستشفى وسط أجراس الإنذار أستعد لنقل حوالي 200 طفل يرقدون في مستشفى شنايدر إلى أماكن محمية، وهم أطفال يأتون من جميع أنحاء إسرائيل ومن خارج إسرائيل لتلقي أفضل رعاية طبية يمكننا تقديمها.

وتتمثل مهمتنا منذ افتتاح المستشفى، قبل 32 عاماً، في علاج الأطفال، كل الأطفال، لأن الأطفال فوق كل شيء، فوق الأديان والثقافات والأجناس والجنسيات. الأطفال فوق كل شيء، والأطفال مستقبلنا.

ولذلك، كنا جميعًا في ذلك الصباح في عجلة من أمرنا لإيصالهم جميعًا رفقة آبائهم إلى مناطق أكثر أمانًا في المستشفى والاستعداد لاستقبال الأطفال المصابين. وبعد بضع ساعات، بل وأكثر من ذلك بقليل، فهمت أننا لن نستقبل أي أطفال. فهمت أن بضع عشرات من الأطفال الذين أصيبوا بجروح عولجوا في المستشفيات الجنوبية، لكنني فهمت أيضًا أن العديد من الأطفال من جميع الأعمار – الرضع والدارجين والأطفال الصغار – ذُبحوا في منازلهم – ذبحوا وأطلق عليهم الرصاص، وحرقوا، وخنقوا – ذبحوا.

بعد ذلك، استغرق الأمر يومًا أو يومين آخرين لاستيعاب أنه لم يُختطف البالغون وحدهم، بل كان 38 طفلاً من بين 253 شخصاً. ولا يزال أصغرهم – كفير بيباس – الآن في غزة، وكان عمره آنذاك لم يتجاوز 8 أشهر. ومنذ اللحظة التي فهمنا فيها أن الأطفال قد اختُطفوا، اتخذنا قراراً بالتحضير لعودتهم إلى إسرائيل، عودتهم إلى ديارهم. إننا مستشفى أطفال على مستوى عال جدا وعلى أحدث طراز. ونملك كل المعرفة اللازمة لعلاج الأطفال في الحالات الحرجة ولكننا لم نتخيل ولم نفكر قط في أنه سيتعين علينا الاستعداد لعلاج أطفال في عمر 3 أو 4 أو 5 أو 8 سنوات أو 14 سنة عائدين من الأسْر. لقد بحثنا عن الكتابات وبعض المعارف السابقة بهذا الخصوص، ولكننا لم نعثر على أي حالات مماثلة. فوضعنا بروتوكولات جديدة كنا نعلم أنها يجب أن تكون مرنة جدا وقابلة للتغيير عند رؤية الأطفال أو سماعهم أو فحصهم بمجرد عودتهم.

لقد استغرق الأمر 50 يومًا وأكثر، 50 يومًا احتُجز خلالها الأطفال الصغار في الأسر وفي صمت تام. لم يُسمح لهم بالبكاء أو

الضحك أو حتى الوقوف. كانوا بالكاد يأكلون ويحتفظون بكل لقمة من الخبز ويتنقلون في ذعر من مكان إلى آخر في منتصف الليل. وعندما وصلوا لم يبدوا كالأطفال. كانوا يبدون كظلال أطفال لا تظهر على وجوههم أي انطباعات. لم يكونوا سعداء ولم يكونوا يبكون. وكانوا لا ينبسون في أغلب الأحيان ببنت شفة. وكانوا يطرحون أسئلة مثل: هل مسموح لنا بالنظر من النافذة؟ هل يمكنني النزول من السرير؟ هل نحن بأمان هنا؟ وقد طُرحت علينا هذه الأسئلة مراراً وتكراراً.

بقيت إحدى الفتيات، وهي غالي البالغة من العمر 14 عامًا، وحيدة تقريبًا معظم الوقت في غزة وأخبرها الإرهابيون الذين كانوا يحتجزونها أن إسرائيل لم تعد موجودة وأن لا أحد يبحث عنها بعد الآن وأن لا أحد يحبها – في الرابعة عشرة من عمرها. اختطفت شارون كونيو مع زوجها ديفيد الذي لا يزال الآن في غزة. اختطفا مع طفلتيهما التوأم إيما ويولي البالغتين من العمر ثلاث سنوات، أبعدت إحداهما عنهم لمدة أسبوعين – طفلة تبلغ من العمر ثلاث سنوات بمفردها في غزة. ولم يلم شملها بوالديها في الأسر إلا بعد أسبوعين، بينما كانت تعاني من حمى عالية. وعندما عادتا – نحيفتين وخائفتين وصامتتين – استغرق الأمر يومين لتخرجا من غرفتهما. والآن مرت تسعة أشهر بالفعل منذ عودتهما، وبالتأكيد لم تعودا إلى حياتهما الطبيعية. فما زالتا تستيقظان مذعورتين، في منتصف الليل، وما زالتا تتحدثان عن ذكرياتهما المرعبة وما زالتا تنتظران والدهما ديفيد.

وفي شنايدر، استقبلنا 19 طفلاً وستة أمهات وجدة كانوا جميعاً في الأسر. وقد عانى جميع الأطفال من أحداث مروعة لا يمكن تخيلها عندما قُتل أقرب أقربائهم أو اقتيدوا معهم إلى الأسر. إن الأطفال متفرجون أبرياء في أي حرب. وللأسف، من المعروف أن الأطفال يتعرضون للأذى عن غير قصد في الحرب باعتبارهم متفرجين أبرياء. ويجب تجنب ذلك دائماً. ولا ينبغي أن يحدث ذلك مطلقا، لكن غير المقصود يختلف تماماً عن المتعمد. وأنا ببساطة لا يمكنني أن أفهم ولا يمكنني أن أتحمل فكرة أن شخصًا ما – رجلًا كان أو امرأة أو أي شخص – يمكن أن يقتل الأطفال عمدًا ويأسرهم ويحبسهم ويعذبهم جسديًا ونفسيًا، عن قصد، وعن عمد.

أنا هنا اليوم بصفتي طبيبة أطفال إسرائيلية ورئيسة أحد مراكز طب الأطفال الرائدة في العالم لأقول لأعضاء المجلس أنه لا ينبغي أن يمر أي طفل بما مر به أطفال إسرائيل ومدنيوها في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأريد من أعضاء المجلس أن يسمعوها ويفهموها ويساعدونا في إعادة الأطفال الذين لم يعودوا بعد وإعادة جميع الأسرى إلى أسرهم في إسرائيل. وأريد من أعضاء المجلس أن يساعدونا جميعاً في التأكد من عدم تكرار تلك الفظائع المتعمدة بحق الأطفال مرة أخرى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الدكتورة برون – هارليف على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة نوفاك.

السيدة نوفاك (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم، وأشكر الرئاسة السلوفينية على الدعوة التي وجهتها لي للتكلم أمام المجلس عن حالة حقوق الإنسان في إسرائيل وفلسطين.

استيقظنا يوم الأحد على خبر إعدام ستة رهائن إسرائيليين على يد حركة حماس مع اقتراب القوات الإسرائيلية من المكان، ستة آخرون يضافون إلى عشرات الآلاف من الأشخاص على هذه الأرض الذين ما كان ينبغي أن يموتوا على مدى العام الماضي. خلال هذا الأسبوع، خرج مئات الآلاف من الإسرائيليين إلى الشوارع. إنهم يشعرون بالغضب واليأس والخيانة من قبل حكومتهم. لقد فهموا أن الحكومة الإسرائيلية لا تريد تضمين الرهائن في الصفقة بل تريد مواصلة الحرب إلى أجل غير مسمى.

ولفهم السلوك الإجرامي للحكومة الإسرائيلية على مدى الأشهر الـ 11 الماضية، يجب على أعضاء المجلس أن يفهموا الهدف العام للنظام. فمنذ تأسيس إسرائيل، كان منطقها المعياري هو تعزيز السيادة اليهودية على كامل الأراضي الواقعة تحت سيطرتها. وتنص المبادئ التوجيهية للحكومة الحالية على أن "للشعب اليهودي حق حصري وغير قابل للنقاش في جميع أجزاء أرض إسرائيل".

وفي الهجوم الإجرامي الذي قادته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قُتل 200 1 إسرائيلي واحتجز 250 إسرائيليًا كرهائن. ومنذ

ذلك اليوم، وأنا وكل إسرائيلي أعرفه يعيش في خوف عميق. فحكومتنا تستغل بشكل يدعو للسخرية صدمتنا الجماعية للمضي قدمًا بعنف في مشروعها المتمثل في ترسيخ سيطرة إسرائيل على الأرض برمتها. ولتحقيق ذلك، تشن حربًا على الشعب الفلسطيني بأكمله، وترتكب جرائم حرب بشكل شبه يومي. وفي غزة، اتخذ ذلك شكل الطرد والتجويع والقتل والتدمير على نطاق غير مسبوق. إن الأمر يتجاوز الانتقام. فإسرائيل تستغل الفرصة للترويج لأهدافها الأيديولوجية، جاعلة غزة غير صالحة للسكن. وكما أبلغ المجلس مراراً وتكراراً، دمر جزء كبير من منازل غزة وبنيتها التحتية بالكامل. وبطرد الفلسطينيين من مناطق بأكملها وتشريد الملايين منهم، تضع إسرائيل الأساس لسيطرة طويلة الأمد على غزة قد تؤدي إلى إعادة إنشاء مستوطنات إسرائيلية هناك.

وفي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، تستغل الحكومة الظروف السائدة لإحداث تغييرات لا رجعة فيها. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، قتلت القوات الإسرائيلية 640 فلسطينيًا هناك، من بينهم 140 قاصراً على الأقل. والمستوطنون يهاجمون الفلسطينيين وينفذون مذابح مدبرة في وضح النهار بدعم من الحكومة. وقد تمكنوا حتى الآن من طرد 19 تجمعاً فلسطينياً من منازلهم. ومؤخراً، شن الجيش الإسرائيلي عملية ضخمة لتدمير البنية التحتية التي تخدم مئات الآلاف من السكان في شمال الضفة الغربية. والمجتمع الدولي لم يوقف سياسة إسرائيل الإجرامية المتمثلة في إلحاق الأذى الهائل بالمدنيين في غزة. والآن تمتد تلك السياسة القاسية إلى الضفة الغربية.

والحرب على الفلسطينيين تحدث أيضًا داخل السجون. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر، اعتقلت إسرائيل آلاف الفلسطينيين واحتجزتهم في ظروف غير إنسانية. وقد نشرنا، في الشهر الماضي، في "بتسيلم" تقريراً بعنوان "مرحبًا بكم في الجحيم". وهو يظهر النمط المروع من الانتهاكات التي تصل إلى حد التعذيب. وقد استغلت حكومة إسرائيل الحرب لتحويل السجون الإسرائيلية إلى شبكة معسكرات تعذيب للفلسطينيين.

وذلك العنف يمكن حدوثه لأن إسرائيل تمتعت بالإفلات من العقاب لعقود من الزمن. وطالما استمر ذلك الإفلات من العقاب، سيستمر القتل والتدمير ويتوسع، وسيستمر الخوف في أن يكون سيد الموقف. ولم يؤد المجتمع الدولي واجبه في حماية المدنيين. فلم تؤدِّ أربعة قرارات صادرة عن مجلس الأمن بشأن النزاع في غزة إلى وقف دائم لإطلاق النار أو تحرير الرهائن. وقد تزايد خطر التصعيد الإقليمي. ولم تفلح الجهود الدبلوماسية في وقف القتل الجماعي للمدنيين والكارثة الإنسانية في غزة. فيجب على المجلس الاعتراف بذلك الفشل واتخاذ إجراءات فعالة لإجبار إسرائيل وحماس على الوقف الفوري والدائم لجميع الأعمال العدائية. لكن التهدئة هي الخطوة الأولى فقط. لقد آن الأوان لأن يتطرق المجلس إلى رأي محكمة العدل الدولية بشأن عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي ومشروع الاستيطان الإسرائيلي برمته. إن كل يوم لا يتصرف فيه المجلس بناء على دعوة المحكمة لإنهاء الاحتلال والفصل العنصري هو يوم آخر يتخلى فيه المجلس عنا، نحن شعب هذه الأرض، الذين يعانون ويموتون بعشرات الآلاف، من دون داعٍ، في ظل نظام فصل عنصري قاسٍ وظالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة نوفاك على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر، وأود أن أعرب لكم عن دعم الجزائر الكامل لولايتكم. وأود أيضاً أن أهنئ سيراليون على رئاستها الناجحة جداً خلال شهر آب/أغسطس. في البداية، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن عميق امتناني لعقد هذه الجلسة في وقت تشهد فيه منطقتنا، ولا سيما الأرض الفلسطينية المحتلة، انتهاكات خطيرة تهدد بانهيار الأسس التي سعى المجتمع الدولي إلى حل النزاع في الشرق الأوسط بناء عليها. وأتقدم بالشكر لكل من السيدة ديكارلو والسيدة ووسورنو على إحاطتيهما الشاملتين. وقد استمعنا بعناية إلى مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني. إن كلماتهم ترسم بوضوح حجم المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني – وهي معاناة تؤكد فشل المجتمع الدولي في إنفاذ قراراته

ضد سلطة الاحتلال الإسرائيلي التي تتصرف بحصانة من العقاب وبمنأى عن المساءلة.

وإذا كنا مجتمعين هنا اليوم فذلك لأن الدبلوماسية قد فشلت. وذلك لأن مجلس الأمن، الذي عهد إليه بحفظ السلام والأمن الدوليين، لم يقم بواجبه. كم من الأرواح كان من الممكن إنقاذها، وكم من المعاناة كان من الممكن تجنبها لو كنا أكثر عزماً في تنفيذ قراراتنا، بما في ذلك القرار 2735 (2024)؟ لا يسعني إلا أن أفكر في أنه لو تم فرض وقف إطلاق النار، لكان أكثر من 000 3 فلسطيني، نصفهم من النساء والأطفال، قد نجوا من الموت. ولا يسعني إلا أن أعتقد أنه لو تم تطبيق وقف إطلاق النار من قبل المجلس، لكان الرهائن الستة على قيد الحياة وأحراراً اليوم. بالنسبة لنا، لا يمكن أن تكون هناك معايير مزدوجة في الاعتراف بالمعاناة أو في الحزن على فقدان شخص عزيز. بالنسبة لنا، كل حياة مهمة.

يواصل الاحتلال الإسرائيلي فرض العقاب الجماعي على الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية. وتكشف حصيلة الموت والدمار المذهلة عن همجية تهدف إلى محو الهوية الفلسطينية ومعها رؤية الدولة الفلسطينية. في الوقت الذي يكافح فيه العالم من أجل ضمان وقف إطلاق النار في غزة، على الرغم من الطلب الواضح من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، صعّد المحتل الإسرائيلي منذ الأسبوع الماضي عملياته في الضفة الغربية، وواصل ذبح الفلسطينيين في انتهاك صارخ للقانون الدولي. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قُتل في الضفة الغربية 679 فلسطينياً، من بينهم 150 طفلاً، على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين. وقد أدنّا جميعاً عدة مرات جرائم الحرب تلك والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ولكن الكلمات اليوم لا تكفي وحدها. اليوم، يجب أن نعمل على ضمان سيادة القانون الدولي. ويجب على المجلس، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين، أن يتصرف دون مزيد من التأخير لضمان احترام قراراته وتنفيذها، ويجب أن يشرع في عملية سلام حقيقية وفعالة في الشرق الأوسط.

إن قداسة الحياة البشرية وتجربة المعاناة المشتركة يجب أن توحدنا لئلا نفقد إنسانيتنا. بالنسبة لنا، كل حياة لها قيمة متساوية، بغض النظر عن العرق أو الدين أو اللون، ولا يمكننا أن نغض الطرف عن أي معاناة. كل حياة بريئة مهمة. ولكن فلندرك أن محنة المعتقلين الفلسطينيين غالباً ما يتم إسكاتها أو تجاهلها. إنهم يتحملون التعذيب؛ ويتحملون سوء المعاملة؛ ويتحملون حرمانهم من الوصول إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن أكثر من 700 8 فلسطيني مفقود، معظمهم من غزة، مع رفض سلطات الاحتلال تقديم أي معلومات أو السماح للصليب الأحمر بالزيارة. واليوم، يقبع أكثر من 400 9 فلسطيني، من بينهم أكثر من 200 طفل، في السجون الإسرائيلية. من بينهم أكثر من 600 3 معتقل إداري ما زالوا محتجزين منذ أشهر دون توجيه أي تهمة لهم. يعاني هؤلاء المحتجزون في صمت، وقد تخلى عنهم المجتمع الدولي.

منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قتلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي 24 معتقلاً فلسطينياً محتجزاً لديها. ويوم الاثنين الماضي، أول من أمس، قامت القوات الإسرائيلية بإعدام أيمن عابد بوحشية من خلال الضرب والتعذيب. فهل يعرف أعضاء المجلس ما هي جريمة أيمن عابد؟ لم تكن هناك جريمة. لقد اعتقل لا لشيء سوى للضغط على ابنه لتسليم نفسه. هذه هي سياسة الاحتلال.

قد يكون الرقم 552 لا معنى له بالنسبة للعديد من أعضاء المجلس، ولكن بالنسبة للعائلات الفلسطينية فهو يمثل جثث أحبائهم الذين ما زالوا محتجزين لدى المحتل الإسرائيلي. نعم، يحتجز المحتل الإسرائيلي 552 جثماناً لفلسطينيين. هل يمكن لأعضاء المجلس أن يستوعبوا أن جثمان جاسر شتات الذي قُتل عام 1968 لا يزال محتجزاً لدى المحتل الإسرائيلي؟ ولا يمكن أن يظل المسؤولون عن كل تلك الجرائم بلا عقاب. وكما ذكر الرئيس تبون، يجب تقديم المتورطين في مذبحة وإبادة الفلسطينيين إلى العدالة.

ختاما، نحن أمام اختبار لالتزامنا بالقانون والمبادئ التي تحدد النظام الدولي وتقع على عاتق المجتمع الدولي ومجلس الأمن، على وجه الخصوص، مسؤولية حماية النظام المتعدد الأطراف من خلال كبح جماح سلطات الاحتلال التي تسعى إلى القضاء على الأمل في قيام دولة فلسطينية. ولن يؤدي الصمت والتقاعس في مواجهة هذه السياسة وهذه الفظائع إلا إلى دفع المنطقة نحو مزيد من التصعيد.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة. كما أود أن أشيد بالرئاسة الناجحة لسيراليون خلال شهر آب/أغسطس. وأشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمديرة ووسورنو والدكتورة برون – هارليف والسيدة نوفاك على إحاطاتهم خلال الجلسة الأولى منذ عام تقريبا بشأن هذه المسألة.

كان هيرش غولدبرغ – بولين يحب الجغرافيا. وفي عيد بلوغه (بار متسفا)، طلب أن تكون هديته أطالس وخرائط ليفهم العالم ويضعه بين يديه. وتخيل والده أن ابنه سيعمل يوما ما في "ناشيونال جيوغرافيك". لكني أعتقد أن هيرش ربما كان ليصبح أيضا دبلوماسيا أمريكيا، صانع سلام، شخصا يمكنه حتى جسر أعمق الانقسامات، ربما حتى هنا في هذه القاعة. وكان لي شرف التعرف على هيرش من خلال والديه، راشيل وجون. في 7 تشرين الأول/أكتوبر، قتلت حماس صديق ابنهم وتسببت في بتر يد ابنهم بقنبلة ثم سرقت مستقبل ابنهم واحتجزته رهينة داخل الأنفاق أسفل غزة لمدة 331 يوما.

إن الدمار له تأثير ضبابي. والأيام الدامية تتبع بعضها بعضا وتتشابه وحجم الخسارة الهائل يخفي هوية ضحاياها. غير أن راشيل وجون أصرا على أن يعرف العالم ابنهما كشخص. ففي كل يوم، كانوا يستعيدون أسوأ لحظات حياتهم ويتحدثون عن هيرش لأي شخص وكل من يستمع إليهم – ليس عن مكان وجوده فحسب، بل عن هويته وعن أهمية مصيره ومصير مئات الرهائن وعن أهمية مصير الآلاف والآلاف من الفلسطينيين الأبرياء أيضا، قائلين إنهم هم أيضا بشر، لكل منهم عالمه الخاص، وأنهم كانوا يريدون السلام ويستحقونه ويريدون الحياة ويستحقونها.

وفي نهاية الأسبوع الماضي، علمنا بالخبر المدمر الذي تمنيت وصليت ألا يأتي أبدا: بعد قرابة 11 شهرا في الأسر، قُتل هيرش مع خمسة رهائن آخرين بوحشية على يد حماس، وأنه وكرمل وألكس وإيدن وأوري وألموغ لن يُجمع شملهم مع عائلاتهم أبدا.

لحظات كهذه تغري الناس بالانكفاء على الذات والسماح للأذى بأن يتحول إلى كراهية. ولكنني أفكر فيما قاله والد هيرش قبل بضعة أسابيع فقط من أن هناك "فائضا من الألم لدى جميع أطراف النزاع المأساوي في الشرق الأوسط" وأنه "في منافسة الألم، لا يوجد رابحون".

ولذا، أريد اليوم أن أخاطب الأشخاص العديدين الذين يعيشون في عذاب. ويشمل ذلك الرهائن الذين لا يزالون في أيدي حماس، وهم من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة. ونبذل كل ما في وسعنا لإعادة هؤلاء الأمريكيين إلى الوطن وجميع الرهائن إلى عائلاتهم.

لقد أُعدم الرهائن الستة الذين قُتلوا في نهاية هذا الأسبوع في نفس الوقت الذي كان المفاوضون يناقشون فيه أسماء الأفراد الذين سيُطلق سراحهم في اتفاق لوقف إطلاق النار. ويشكك ذلك في إخلاص مفاوضي حماس ويكشف مرة أخرى الحقيقة القبيحة للأيديولوجية الخسيسة والمنحرفة التي تمثلها حماس. فمن المذبحة التي ارتكبتها حماس بحق 200 1 شخص إلى استخدام العنف الجنسي كسلاح، تؤكد جرائم القتل الأخيرة هذه أن حماس منظمة إرهابية. أعلم أن بعض أعضاء المجلس لن يعترفوا بذلك، ولكن هذه هي الحقيقة البسيطة.

لن يتغاضى أي عضو من أعضاء المجلس عن احتجاز مواطنيه رهائن وقتلهم – ولا أي واحد منا. وتدين الولايات المتحدة بشدة وحشية حماس. وقد آن الأوان منذ زمن طويل ليقوم مجلس الأمن بالشيء نفسه. ولا يُخطئن أحد – يمكننا أن ندين حماس على حقيقتها وأن نتعاطف أيضا مع الفلسطينيين الذين يعانون في غزة – رجالا ونساء وأطفالا ويكابدون هم أيضا الآلام. وبينما يختبئ السنوار في أنفاق تحت الأرض ويقتل أتباعه الرهائن، يعيش المدنيون الفلسطينيون في جحيم على الأرض. ولا تزال أرواحهم في خطر بسبب جبنه وتعنته.

وكما أوضح الرئيس بايدن، فإن قيادة حماس ستدفع ثمن جرائمها. ولا بدّ من محاسبتهم. ولا يمكنهم السيطرة على غزة. في الوقت نفسه، نعلم أن أفضل طريقة لإنقاذ الرهائن المتبقين وتخفيف معاناة المدنيين الفلسطينيين هي من خلال اتفاق لوقف إطلاق النار عن طريق التفاوض – اتفاق يكفل إطلاق سراح الرهائن ويهيئ الظروف التي تمكن من زيادة المساعدات المنقذة للحياة في غزة.

ولا يمكن أن نفقد صبرنا ونتخلى عن الدبلوماسية. فالدبلوماسية ليس معناها أن نفرقع أصابعنا ونقول هذا كل ما في الأمر. إنها تتطلب عملا شاقا. وتتطلب مجهودا، وللأسف، فإنها تستغرق وقتا طويلا. إنها لم تفشل. فبرغم كل شيء، كانت الدبلوماسية هي التي ساعدت في تأمين إطلاق سراح أكثر من 100 رهينة في تشرين الثاني/نوفمبر. ومن خلال الدبلوماسية، نهدف إلى إعادة الرهائن المتبقين إلى ديارهم ووضع هذا النزاع المروع أخيرا على الطريق المؤدي إلى نهاية دائمة.

ويجب أن يفهم أبناء الشعب الإسرائيلي أن الصفقة المطروحة صفقة يمكن لقادتهم قبولها لأنها تضمن أمن إسرائيل. وكما أكد الرئيس بايدن عند الإعلان عن مبادئ هذه الصفقة، فإن حماس لم تعد قادرة على تنفيذ هجوم آخر بحجم هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر. ولذلك، فإننا نواصل العمل بشكل وثيق مع قطر ومصر من أجل إيجاد طريقة للمضي قدما وبذل كل ما في وسعنا لجعل هذه الصفقة حقيقة واقعة بشكل نهائي.

وفي هذا المنعطف الحاسم، من الأهمية بمكان أن يقف كل من يؤيدون السلام إلى جانبنا نحن الثلاثة وأن يواصلوا الضغط على حماس لإنهاء وحشيتها والقبول بالاتفاق المطروح الذي يستند إلى ما أيده المجلس من مبادئ وإطار في القرار 2735 (2024). لا يمكننا مواصلة الطريق وحسب. ولا يوجد بديل مقبول آخر لهذه الدبلوماسية.

اجتمعنا في الأسبوع الماضي بشأن مسألة شلل الأطفال وحماية المدنيين (انظر S/PV.9715). ومنذ تلك الجلسة، نسّقت إسرائيل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة لضمان أن تتمكن منظمة الصحة العالمية واليونيسف من البدء في تنفيذ حملة تطعيم على مراحل لتحصين الأطفال دون سن العاشرة في غزة. وترحب الولايات المتحدة بالتقدم الأولي المحرز، متمثلا في إعطاء مئات آلاف الجرعات من اللقاح في الأيام الأولى من الحملة وحدها ونؤكد أهمية ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وتوفير المكان المناسب لإعطاء لقاح شلل لأطفال وتلقيح سكان غزة المعرضين للخطر. فحياة الأطفال تتوقف على نجاحهم.

بشكل منفصل، فإننا نتابع عن كثب الحالة في الضفة الغربية. ويساورنا القلق بشأن الزيادة الأخيرة في النشاط العسكري الإسرائيلي هناك ونعتقد أنه يجب الحد من الأعمال التي يمكن أن تصعّد التوترات. وعلى وجه الخصوص، فإن الخطاب العنيف للمستوطنين المتطرفين والهجمات العنيفة التي يشنونها ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية أمر غير مقبول ويجب أن تتوقف. ويجب على السلطات الإسرائيلية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المجتمعات المحلية في الضفة الغربية من الأذى، بسبل منها التدخل لوقف هذا العنف ومحاسبة جميع الجناة.

ونواصل التأكيد على أن تنشيط السلطة الفلسطينية وإصلاحها أمر يصب في مصلحة إسرائيل وأن الخطوات التي تقوضها لن تجعل إسرائيل أكثر أمنًا. وفي الواقع، فإن قتل حماس الوحشي للرهائن تذكير بأن هذه الجماعة الإرهابية لا تمثل الغالبية العظمى من الفلسطينيين ولا يمكنها أن تدعي ذلك أبدًا. ولكن لا يمكن هزيمة أيديولوجية حماس البغيضة من خلال الصمت. ويجب على القادة في رام الله وفي بلدان المنطقة إدانة أعمال حماس العنيفة وزيادة الضغط الشعبي على حماس لقبول الاتفاق المطروح.

كنت آمل وأعتقد أنني سأرى هيرش غولدبرغ – بولين على قيد الحياة وأن أتمكن من مقابلته والتحدث معه عن سحر استكشاف ومداواة العالم. وكنت أعتقد أنه سيكون بوسعي معانقته وإخباره إلى أي مدى ناضل والداه من أجله وإلى أي مدى ناضلا من أجل كل رهينة وكل عائلة رهينة وكل إسرائيلي وفلسطيني بريء دمرت ويلات الحرب حياتهم. وأشعر بالحزن لأنني لن أتمكن أبدًا من مقابلة هيرش،

لكنني أعلم أن ذكراه ستظل حية من خلال والديه الرائعين. وأعلم أنه على الرغم من أن لديهما كل الأسباب التي تدفعهما للاحتماء والتواري عن الأنظار وعدم الظهور أبدا، فإنهما سيواصلان الكفاح من أجل الإنسانية والكرامة والسلام والدبلوماسية حتى عندما يبدو الأمر بطيئا وحتى عندما يبدو مستحيلًا. إنهما سيواصلان الكفاح من أجل عودة الرهائن ومن أجل إنهاء هذه الحرب المروعة ومن أجل مستقبل أفضل لنا جميعاً. ونحن مدينون لهما ولابنهما الحبيب وللآباء والأمهات والأطفال من أمثالهم – من الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء – بأن نحذو حذوهما.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ديكارلو والسيدة ووسورنو على إحاطتيهما.

شعرت فرنسا بالغضب الشديد عندما علمت بمقتل ستة رهائن على يد حماس. وقلوبنا مع عائلاتهم وأحبائهم ونتقدم لهم بخالص تعازينا. وتعرب فرنسا عن تضامنها الكامل مع الشعب الإسرائيلي وتكرر إدانتها للهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بأمن إسرائيل وندعو إلى إطلاق سراح جميع الرهائن، بمن فيهم مواطنونا، وهو ما يمثل أولوية مطلقة بالنسبة لفرنسا.

من الضروري التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار إذا ما أردنا وضع حد لمعاناة السكان والتمكين من إيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع، وهو أمر لا يمكن أن ينتظر أكثر من ذلك. فالحالة الإنسانية كارثية من الناحيتين الصحية والغذائية. وترحب فرنسا بأنه تسنى بدء حملة التطعيم ضد شلل الأطفال بفضل جهود منظمة الصحة العالمية واليونيسف ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ويجب أن يستمر الاتفاق على الهدنات الإنسانية المحلية التي جعلت الحملة ممكنة ما دامت الحالة الميدانية تتطلب ذلك. وتُظهر حملة التطعيم أنه من الممكن السماح للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بتنفيذ عملياتها. ويجب أن يصبح ذلك هو القاعدة، كما يقتضي القانون الدولي الإنساني.

تشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء التدهور السريع للحالة شمال الضفة الغربية في أعقاب العمليات العسكرية الإسرائيلية الواسعة النطاق التي تسهم في زعزعة الاستقرار ومن المرجح أن تؤدي إلى دورة خطيرة من العنف في جميع أنحاء الضفة الغربية. وندين سياسة الاستيطان التي تتعارض مع القانون الدولي. ويجب على السلطات الإسرائيلية أن تضع حداً للعنف وسياسة الإرهاب التي يتبعها بعض المستوطنين المتطرفين.

إن الحل الوحيد لإنهاء الحرب والكارثة الإنسانية المستمرة في قطاع غزة منذ 11 شهراً هو التوصل إلى اتفاق بين حماس وإسرائيل. وتدعم فرنسا جهود الوساطة التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر. ويجب أن تصل هذه المفاوضات في النهاية إلى نتيجة. وتدعو فرنسا الأطراف إلى تقديم التنازلات اللازمة. ونظرا لتصاعد التوترات في الشرق الأوسط، يجب أن يبذل مجلس الأمن كل ما في وسعه لتفادي اندلاع نزاع إقليمي. وتواصل فرنسا جهودها في هذا الصدد بالتعاون مع شركائها.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام ديكارلو والمديرة ووسورنو والدكتورة برون – هارليف والسيدة نوفاك على إحاطاتهن لنا اليوم.

سمعنا في الأسبوع الماضي خبر استعادة جثث ستة رهائن إسرائيليين في غزة. وندين قتلهم على يد حماس. وقد أعرب رئيس وزراء بلدي عن مواساته للعائلات والشعب الإسرائيلي ودعائه من أجلهم. وأيدت المملكة المتحدة طلب إسرائيل عقد جلسة الإحاطة هذه لتسليط الضوء على جرائم حماس البغيضة وتأثيرها على المدنيين الأبرياء. كما أنه من الصواب تماما، كما اقترح ممثل الجزائر، التركيز على التطورات الخطيرة الأخيرة في الضفة الغربية وغزة.

فمن بين الرهائن الـ 253 الذين احتُجزوا في الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، لا يزال 101 منهم أسرى في غزة ويكابدون أهوالا لا يمكن تصورها. وندين مرة

أخرى أعمال حماس الإرهابية بأشد العبارات. ونكرر مطالبتنا لحماس بإطلاق سراح الرهائن فوراً. وليس هناك شك في أن حماس لا تعير أدنى اهتمام للقانون الدولي الإنساني. ونحث جميع الأطراف على التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار، الأمر الذي من شأنه أن ينهي محنة هؤلاء الرهائن. ولا تزال إسرائيل تواجه تهديدات، ليس من جانب حماس وحدها، ولكن أيضًا من جانب إيران ومجموعة من وكلائها العدائيين الذين يدعون علناً إلى إبادة إسرائيل. ويجب ألا يساور إيران أي شك في التزامنا بالتصدي لنشاطها الخبيث والمزعزع للاستقرار أو في التزامنا بأمن إسرائيل.

كما تتفاقم معاناة الفلسطينيين كل يوم. وقد قُتل أكثر من 40 000 فلسطيني، العديد منهم من النساء والأطفال. ولا تُلبى الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للأطفال، بما في ذلك الآلاف ممن تيتموا. ويتيح التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار فرصة لإنهاء معاناتهم. وكما سمعنا، فإن الحالة الإنسانية في غزة مروعة إلى أبعد الحدود، مع تردي ظروف النظافة الصحية ووجود خطر كبير لحدوث مجاعة، والآن انتشار شلل الأطفال. ونرحب بحملة التطعيم ضد شلل الأطفال ونحث إسرائيل على مواصلة التعاون مع منظمة الصحة العالمية والوكالات الصحية لضمان تطعيم جميع أولئك الذين يحتاجون إلى التطعيم والذين يشكلون 90 في المائة من مجموع الأطفال. وبشكل عام، وكما سمعنا، لا يزال وصول المساعدات الإنسانية غير كافٍ، بينما تستمر الهجمات على القوافل وتستمر أوامر الإخلاء في تقويض العمليات ولا تزال المساعدات أقل بكثير من التزام إسرائيل المعلن بإغراق بهذه المساعدات. ونحث إسرائيل على بذل مزيد من الجهود لضمان وصول الإمدادات الغذائية والطبية المنقذة للحياة إلى المدنيين في غزة.

وكما قال وزير خارجية بلدي هذا الأسبوع، يساورنا قلق بالغ أيضاً إزاء الادعاءات الموثوقة بشأن إساءة معاملة المحتجزين الفلسطينيين التي لا تستطيع اللجنة الدولية للصليب الأحمر التحقيق فيها بعد أن منعتها إسرائيل من الوصول. وكانت الشواغل المتعلقة بمعاملة المحتجزين ووصول المساعدات الإنسانية جزءاً من الاستعراض الذي أجرته حكومة بلدي بشأن امتثال إسرائيل للقانون الدولي الإنساني. ونتيجة لذلك، اتخذ وزير خارجية بلدي قراراً بتعليق بعض تراخيص تصدير الأسلحة من المملكة المتحدة إلى إسرائيل في وقت سابق من هذا الأسبوع.

وهذا القرار لا يقوض بأي حال من الأحوال التزامنا الثابت بأمن إسرائيل. ولئن كنا ندرك حاجة إسرائيل إلى الدفاع عن نفسها ضد التهديدات الأمنية، فإن المملكة المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي المتواصلة في الضفة الغربية، خاصة التقارير التي تفيد بوقوع ضحايا مدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية. ويجب على إسرائيل أيضاً أن تتصدى لعنف المستوطنين المتسارع وإنهاء التوسع غير القانوني للمستوطنات الذي يقوض آفاق تحقيق حل الدولتين.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى الولايات المتحدة وقطر ومصر على جهودها في المفاوضات الجارية. وقد أتيح للأطراف الوقت الكافي لدراسة الاتفاق المطروح على الطاولة. ويجب عليها الآن تجاوز خلافاتها وإنهاء المعاناة بقبول اتفاق لوقف إطلاق النار فوراً وإعادة استكشاف الطريق نحو حل الدولتين.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): بما أن هذا هو بياننا الأول أمام المجلس هذا الشهر، فإني أود أن أبدأ بشكر سيراليون على رئاستها في الشهر الماضي وأتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل النجاح في رئاستكم لشهر أيلول/سبتمبر. وأود أيضاً أن أنضم إلى زملائي في توجيه الشكر لمقدمي الإحاطات الأربعة اليوم، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام روزماري ديكارلو، ومديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إديم ووسورنو، ومديرة مركز شنايدر الطبي للأطفال إفرات برون – هارليف، والمديرة التنفيذية لمركز "بتسيلم" يولي نوفاك، على إحاطاتهم.

لقد أدانت سويسرا إدانة شديدة أعمال الإرهاب وأخذ الرهائن واحتجاز الرهائن التي ارتكبتها حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وأُصبنا بصدمة شديدة إزاء المعلومات التي أكدتها الأمم المتحدة والتي تفيد بإعدام ستة رهائن على أيدي حماس في غزة يوم 1 أيلول/سبتمبر. فأخذ الرهائن وإعدامهم

يشكلان انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني. تشكل هذه الانتهاكات جرائم حرب، ويجب تقديم مرتكبيها إلى المحاكمة.

إننا ندين هذه الأعمال بأشد العبارات الممكنة، ونقدم تعازينا لأسرهم. وتدعو سويسرا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. فالرهائن وأسرهم يعيشون محنة منذ 11 شهراً. ويجب أن يعامل الرهائن معاملة إنسانية، وفقاً لقواعد القانون الدولي، وأن يتلقوا زيارات من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمساعدة الطبية التي يحتاجون إليها دون مزيد من التأخير. ينطبق ذلك أيضاً على جميع الأشخاص الذين تحتجزهم إسرائيل فيما يتعلق بالنزاع، لا سيما القاصرين.

وكما سمعنا للتو مرة أخرى، لا تزال الحالة الإنسانية في غزة كارثية. ونذكر بأن المدنيين والبنية التحتية المدنية مشمولون بالحماية. وبالتالي فإننا ندين جميع الهجمات ضد المدنيين التي تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني وجرائم حرب. ويجب توفير الحماية للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من أجل مساعدة المدنيين المحتاجين، على النحو المطلوب في القرار 2730 (2024). ولتحقيق ذلك، يجب إسكات البنادق. فلا بد من ذلك لتمكين وكالات الأمم المتحدة وشركائها من تنفيذ مرحلتي التطعيم اللازمتين لحماية 000 640 طفل من شلل الأطفال في غزة.

وترحب سويسرا بأن المرحلة الأولى، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، كما سمعنا للتو، تسير دون وقوع حوادث كبيرة في وسط قطاع غزة. ونشيد بالعاملين في المجال الإنساني لالتزامهم وشجاعتهم في ظل ظروف بالغة الصعوبة، ونحث جميع الأطراف على مواصلة تيسير هذه الحملة. وكما ذُكر خلال الجلسة التي طلبتها سويسرا والمملكة المتحدة الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9715)، تبين هذه الحملة أنه يمكن تنفيذ عملية إنسانية واسعة النطاق في غزة إذا توقفت الأعمال العدائية وتم ضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان وسرعة ودون عوائق، وفقاً للقانون الدولي الإنساني. وقد حان الوقت لأن يصبح ذلك حقيقة واقعة في جميع أنحاء قطاع غزة.

فوقف إطلاق النار ضرورة حتمية وعاجلة في جميع أنحاء قطاع غزة. وتكرر سويسرا دعمها لوساطة الولايات المتحدة وقطر ومصر للتوصل إلى اتفاق من أجل تحقيق هذه الغاية، وفقاً للقرار 2735 (2024). وسيسهم وقف إطلاق النار في غزة إسهاماً كبيراً في تهدئة المنطقة، ولكن ذلك لا يكفي. ومن أجل الحيلولة دون اتساع دائرة النزاع في المنطقة بأي ثمن، بات من الضروري الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وينطبق ذلك أيضاً على الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، حيث بلغ العنف مستويات لم نشهدها منذ الانتفاضة الثانية، لا سيما نتيجة لهجمات المستوطنين والعمليات التي تنفذها قوات الأمن الإسرائيلية، مثل العمليات الجارية حالياً في محافظات جنين وطولكرم وطوباس. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تستوفي إسرائيل معياري الضرورة والتناسب لدى استخدام القوة في هذه العمليات، مع حماية حق كل فرد في الحياة وأمانه على شخصه.

وما لم يتحقق ذلك، كما أشارت محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في 19 تموز/يوليه، فإن إفراط إسرائيل في استخدام القوة وتقصيرها في منع هجمات المستوطنين أو معاقبتهم يتعارضان مع التزاماتها بموجب القانون الدولي. وتشدد سويسرا على أن إسرائيل، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، مسؤولة عن الحفاظ على النظام العام في الضفة الغربية وضمان حماية السكان ورفاههم، بما يشمل إعمال حقوقهم الأساسية. ونحثّ السلطات الإسرائيلية على تقديم جميع المسؤولين عن العنف ضد المدنيين والتدمير المتعمد للممتلكات والبنية التحتية المدنية إلى المحاكمة.

وسنقول مراراً وتكراراً إن أي عمل من أعمال العنف ضد المدنيين، سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين، غير مقبول. ويجب احترام القانون الدولي باعتبار ذلك خطوة أولى أساسية على طريق السلام. ويجب أن يؤدي هذا الطريق إلى حل تفاوضي قائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، التي تشكل غزة جزءاً لا يتجزأ منها، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر المتكلمين على إحاطاتهم وأشكر الرئاسة على عقد هذه الجلسة بسرعة

وكفاءة، استجابة لطلبات عدة وفود. كما أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة وأتعهد لكم بدعم كامل من وفد بلدنا.

وتدين الإكوادور بشدة قتل الرهائن الإسرائيليين الستة الذين عثر على جثثهم في جنوب القطاع نهاية الأسبوع الماضي. إن قتل الرهائن انتهاك جسيم لحقوق الإنسان والقانون الدولي. ويجب تقديم المسؤولين عن هذه الأفعال إلى المحاكمة ومعاقبتهم على أفعالهم. ويقدم بلدي تعازيه لأسر الرهائن الذين قُتلوا.

لا بد من الإفراج عن الرهائن البالغ عددهم 101 الذين تحتجزهم حماس منذ اختطافهم خلال الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها هذه الجماعة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي يشجبها بلدي مرة أخرى. ويجب إطلاق سراح هؤلاء الرهائن فوراً ودون شروط. هناك أيضاً حاجة لوقف فوري لإطلاق النار من شأنه أن يتيح تحسين الظروف الإنسانية المتزايدة الصعوبة التي يواجهها السكان المدنيون في غزة وتخفيف حدة التوترات الإقليمية. كما تدين الإكوادور الهجمات على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. يجب أن يتوقف الموت والدمار. وتوضح الحالة في نهاية المطاف ضرورة تنفيذ القرار 2735 (2024) بلا مبررات أو مماطلات واهية. ولتحقيق تلك الغاية، يجب على الطرفين الآن أن يختتما مفاوضاتهما بحسن نية، وعليهما إظهار الإرادة السياسية والشجاعة الحقيقية. وسيؤدي ذلك على أقل تقدير إلى مراعاة الحد الأدنى من مصلحة الأطفال، سواء الفلسطينيين أو الإسرائيليين، الذين ينبغي توفير الحماية لهم دوماً – وبالطبع عدم إلحاق الأذى بهم، فضلاً عن تعمد شن هجمات تستهدفهم. إن حملة التطعيم ضد شلل الأطفال، التي بدأت قبل أيام قليلة، دليل على أن الإرادة السياسية الحقيقية ستحقق نتائج. وتعرب إكوادور عن تقديرها وامتنانها للعمل الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية وجميع وكالات الأمم المتحدة المشاركة في ذلك الجهد.

وفيما يتعلق بالوضع في الضفة الغربية، فإن تصاعد العنف والعمليات العسكرية واسعة النطاق في المنطقة خلال الأيام القليلة الماضية يحتمان علينا إعادة تأكيد المناشدات المتكررة للتحلي بضبط النفس والرزانة، مع احترام أحكام القانون الدولي الإنساني في كل الأحوال. ويجب أن نتذكر دائماً أنه لا يمكن استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية ويجب حمايتهم.

ختاما، لا بد من التوقف عن أي استفزازات أو تصريحات تؤدي إلى تفاقم العنف. ويجب احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس. لقد حان الوقت للتصرف بمسؤولية.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بداية، السيد الرئيس، أن أهنئكم على تولي بلدكم رئاسة المجلس. وأؤكد لكم دعم غيانا الكامل. كما أعرب عن امتناننا لوفد سيراليون على قيادته الممتازة على مدار الشهر الماضي. وأتقدم بالشكر إلى وكيلة الأمين العام السيدة ديكارلو والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما. كما استمعت بعناية إلى الكلمات المؤثرة التي ألقتها الدكتورة بارون هيرلف والسيدة نوفاك.

إن التعسف في حرمان أي شخص من حريته من أفظع الجرائم. إنه لأمر بغيض على نحو خاص كونه ينال من كرامة الإنسان، خاصةً حين يُختزل هذا الشخص – سواء كان أماً أو أباً أو شقيقة أو شقيقاً أو جداً أو أي فرد من الأقارب – إلى مجرد ورقة مساومة. وتكرر غيانا إدانتها القوية لأخذ الرهائن خلال هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر على إسرائيل، وتؤكد أن مثل تلك الأعمال تشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي، ولا سيما المادة 3 من اتفاقيات جنيف. واستنادا إلى نفس المبدأ، نطالب أيضاً بالإفراج الفوري عن جميع الفلسطينيين المعتقلين تعسفاً في إسرائيل. فلا تفاضل بين البشر في القيمة والجريمة تظل جريمة، بغض النظر عن هوية مرتكبها.

لا يزال شعب فلسطين محرومًا من حريته ويساق حاليا نحو حافة الهلاك. وتنذر جميع الدلائل بأنه سيلقى به في غياهب الهاوية ما لم يتخذ المجلس والبلدان ذات التأثير الفعلي إجراءات حاسمة لردع المعتدي. والمطلوب ببساطة هو أن يتوقف عدوان السلطة القائمة بالاحتلال على الشعب الفلسطيني فوراً ودون قيد أو شرط. إلا أنه علينا ألا نقبل بالمفهوم الخطير الذي مفاده أن وقف الأعمال العدائية

في قطاع غزة والضفة الغربية، حيث تمتد إليها تلك الأعمال العدائية، هو فضل يتوجب علينا استعطاف السلطة القائمة بالاحتلال لتمنحه للمدنيين الأبرياء في فلسطين. كما ينبغي ألا نتبنى فكرة لا تقل خطورة عن ما سبق وهي أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها بالطريقة التي تراها مناسبة. بل على العكس، تقع على إسرائيل التزامات قانونية وأخلاقية بإنهاء أعمالها العدائية في غزة والضفة الغربية واتخاذ كل إجراء ممكن لضمان حماية المدنيين وتوفير السلع والخدمات الأساسية لبقائهم على قيد الحياة. كم من الإحاطات الإضافية نحتاج إلى الإنصات لها وكم من الإحصائيات المأساوية يجب أن نُحاط علماً بها قبل أن نتخذ تدابير مؤثرة وحازمة لوقف الإبادة الجماعية للفلسطينيين؟

قبل ستة وثمانين يوماً، اعتمد المجلس القرار 2735 (2024)، وكنا نعتقد اعتقادا راسخا بأننا نضع الأساس للتوصل إلى اتفاق عاجل يشمل وقفاً لإطلاق النار وإطلاقا لسراح الرهائن وتكثيفا للمساعدات الإنسانية. ومن المحزن أن تلك الفترة البالغة 86 يوماً شهدت ارتفاعا في عدد القتلى في غزة بما يتجاوز 600 3 قتيلا وفي عدد الجرحى بأكثر من 500 9 مصاب. وقد تفاقمت تلك التطورات في غزة جراء تزايد العنف وقتل المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية. لقد ازدادت الأحوال سوءاً بالنسبة للفلسطينيين والرهائن الإسرائيليين، وفي الواقع للمنطقة قاطبة، عقب اعتماد ذلك القرار. يبدو أن أسس الاتفاق تتغير باستمرار في كل مرحلة، حيث يتبادل الطرفان، حماس وإسرائيل، الاتهامات بعرقلة تقدم المفاوضات. وإذ يبدو التوصل إلى اتفاق أمرا بعيد المنال، تحث غيانا المجلس على التعجيل باتخاذ إجراءات لوضع حد للفظائع التي يكابدها المدنيون الفلسطينيون.

وبينما تستعد الأمم المتحدة لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، أجدني مضطرة للتفكير فيما يخبئه المستقبل للفلسطينيين. ومع انعدام أي بصيص أمل في الأفق، في صراع ضارب في القدم سبق نشأة هذا الجهاز، يبدو الوضع قاتمًا. تتبوأ السلطة القائمة بالاحتلال موقع الصدارة بين من يغذون غرس ثقافة الكراهية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وبينما يعاني الناس من الطرفين، يعمل السياسيون على إذكاء الشقاق سعياً للحفاظ على مناصبهم. لنسمِّ الأشياء بمسمياتها. من هم المستفيدون الحقيقيون من الحرب الدائرة في غزة؟ ليس من الصواب أو الأخلاق أو العدل أو القانون الاستمرار في تأجيج نيران الحرب التي يتحمل وطأتها النساء والأطفال الأبرياء. وتعتقد غيانا أن معظم زعمائنا لن يستطيعوا بضمير مرتاح اعتماد الميثاق من أجل المستقبل، بتطلعاته النبيلة، بينما يغضون الطرف عن القتل العشوائي المستمر للفلسطينيين. إن التاريخ يسطر أحكامه علينا بالفعل، غير أن المجلس يملك القدرة ويتحمل المسؤولية لتغيير مجرى الأمور.

ومن الجدير بالذكر أن الحالة في فلسطين اليوم لم تبدأ في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. يجب أن نعود بأذهاننا إلى عام 1948، لأنه في ذلك العام رفضت إسرائيل لأول مرة بعنف حل الدولتين. ومنذ ذلك الحين، استمر هذا الرفض العنيف، الذي تجلى في دورات من الحروب والتوسع في الأنشطة الاستيطانية باستمرار، من بين أمور أخرى. إن ما شهدناه منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر هي أعراض ذلك الرفض لحل الدولتين، حيث استغل الجاني أحداث ذلك اليوم المروعة لتحقيق دوافعه الشريرة، حتى وسط احتجاجات مواطنيه. مرة أخرى لنسمِّ الأشياء بمسمياتها.

على مدار الأيام القليلة الماضية، ترددت أسماء الرهائن الذين تم استرداد جثثهم وبتنا على دراية بتفاصيل قليلة عن حياتهم. هذا أقل ما يمكننا القيام به لتكريم ذكراهم ومعرفة الظروف المأساوية التي ماتوا فيها. وقد دفعني ذلك أيضاً إلى التأمل في مصير الآلاف من الفلسطينيين الأبرياء الذين قتلوا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، والذين سيتعذر ذكر كل أسمائهم ما لم نكرس يوماً بأكمله لكل 000 10 قتيل. ومع ذلك، تعتقد غيانا أن أفضل سبيل لتكريم ذكرى جميع الفلسطينيين والإسرائيليين الذين لقوا حتفهم في الحرب هو أن يتخذ المجلس إجراءات فورية لإنهائها. والأدوات في متناولنا. فلنستخدمها.

ختاماً، ولئن كانت كل واحدة من هذه الإحاطات تذكرة بشعة بكل أهوال الحرب، فيجب أن تكون أكثر من ذلك. يجب أن تمثل دعوة للعمل يستجيب لها المجلس بشكل حاسم وموضوعي وفعال. ربما قال أفلاطون أن الموتى فقط يشهدون نهاية الحرب، لكن المجلس يستطيع أن يضمن أن الأجيال المتبقية من الفلسطينيين والإسرائيليين يمكنهم أيضاً أن يشهدوا نهاية الحرب، بل أكثر من ذلك، أن يشهدوا السلام المستدام.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بدايةً أن أعرب عن امتناننا لسيراليون على رئاستها الناجحة للمجلس خلال شهر آب/أغسطس وأتمنى لسلوفينيا كل التوفيق في رئاستها خلال هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو، والمديرة ووسورنو والدكتورة برون – هارليف والسيدة نوفاك على إحاطاتهن.

لقد مضى ما يقرب من 11 شهراً على هذا النزاع المدمر، لكن ما من نهاية للعنف والمآسي في غزة. ونبأ العثور على ستة رهائن محتجزين لدى حماس قتلى أمر مفجع حقاً. وتشعر اليابان بالحزن والغضب الشديدين لمقتل هؤلاء الرهائن الأبرياء، ونعرب عن خالص تعازينا لأسرهم وأحبائهم المكلومين. فمن غير الإنساني وغير المقبول على الإطلاق استخدام حياة الرهائن كأوراق مساومة. ويجب على حماس أن تطلق سراح جميع الرهائن المتبقين فورا.

وفيما يتعلق بالحالة العامة في غزة، فإن اليابان لا تزال تشعر بالجزع إزاء التزايد المستمر في عدد الضحايا المدنيين – ومعظمهم من النساء والأطفال – والنزوح الجماعي وتفاقم الحالة الإنسانية بسبب الأعمال العدائية المتواصلة بلا هوادة. ونرحب بالتنفيذ الناجح للأيام القليلة الأولى من حملة التطعيم ضد شلل الأطفال في ظل هدن مؤقتة، ونشعر بالارتياح لسماع أن أكثر من 000 180 طفل تم تطعيمهم حتى الآن. وتجدر الإشادة بالجهود الشجاعة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة المعنية وتفانيها في العمل على الرغم من الظروف الشديدة الصعوبة. غير أن معاناة الفلسطينيين والحالة البائسة في غزة سيظلان بدون تغيير ع مادام القتال مستمرا. فما من مكان آمن. الناس يُحشرون في مناطق تزداد تقلصا بسبب أوامر الإجلاء المتكررة. وهناك نقص حاد في الغذاء والدواء والمياه النظيفة والسلع الأساسية الأخرى. وقد انهار النظام العام، مما يزيد من تهديد رفاه السكان ويصعّب جهود عمال الإغاثة. وباختصار، يدفع المدنيون الثمن الأكبر للنزاع. وتكرر اليابان التأكيد على أنه يجب على جميع الأطراف أن تلتزم بشكل صارم بمبادئ القانون الدولي الإنساني ذات الصلة، وأهمها مبدأ حماية المدنيين، ويجب أن تضمن إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق.

وبينما نركز على غزة، تشعر اليابان أيضاً بقلق بالغ إزاء الحالة المتدهورة في الضفة الغربية. ونشعر بالأسف الشديد إزاء استمرار النشاط الاستيطاني وندين العنف المفرط الذي يرتكبه المستوطنون ضد الفلسطينيين. والعمليات العسكرية الإسرائيلية المرتكبة في الآونة الأخيرة والمستمرة على نطاق واسع في الضفة الغربية وتداعياتها تنذر بالخطر.

في الشرق الأوسط الملتهب، الشيء الوحيد الذي يمكن أن يخفف من حدة التوترات في المنطقة هو التوصل إلى اتفاق يعيد الرهائن إلى ديارهم، ويحقق وقفاً فورياً لإطلاق النار، ويمدد إيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع في جميع أنحاء غزة. وفي هذا الصدد، تؤيد اليابان بقوة الجهود الدبلوماسية الدؤوبة التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر وتحث كلا الطرفين، ولا سيما حماس، على إبرام الاتفاق بسرعة وفقاً للقرار 2735 (2024). ويجب على جميع الأطراف أن تعطي الأولوية لإنهاء معاناة المدنيين الأبرياء بدلاً من التركيز على المكاسب السياسية.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بناء على طلب إسرائيل، بدعم من وفود فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وبناء على طلب منفصل من وفد الجزائر، لمناقشة مختلف المسائل المتعلقة بالنزاع في غزة. وأشكر مقدمتي الإحاطتين، وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والمديرة إديم ووسورنو، على إحاطتيهما الهامتين. وأشكر الدكتورة إفرات برون – هارليف والسيدة يولي نوفاك على المعلومات التي قدمتاها. وتهنئ سيراليون سلوفينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ونتمنى لكم ولفريقكم، سيدي الرئيس، كل التوفيق. وأود أن أؤكد لكم دعمنا الكامل. واسمحوا لي أيضاً أن أشكر جميع أعضاء المجلس على دعمهم لنا خلال فترة رئاستنا في شهر آب/أغسطس.

من نتائج الهجوم الشنيع الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على المدنيين الإسرائيليين قيام حركة حماس وجماعات مسلحة أخرى باحتجاز نحو 250 رهينة – وهو عمل يتعارض مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر صراحةً أخذ

الرهائن باعتباره انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني. وقد أعادت القاعدة 96 من القانون الدولي الإنساني العرفي التأكيد على هذا الحظر، على النحو الذي حددته اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأدانت سيراليون مراراً وتكراراً هذا العمل بأشد العبارات منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، وتدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين الذين تحتجزهم حماس. ولذلك فإننا نلاحظ بانزعاج كبير مضمون الرسالتين المتطابقتين المؤرختين 1 أيلول/سبتمبر 2024 الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، واللتين تبلغان عن اكتشاف "جثث ستة رهائن إسرائيليين محتجزين في أنفاق حماس لأكثر من 10 أشهر ولا تزال 101 رهينة في عداد المفقودين لدى حماس" (S/2024/647، الفقرة 1).

إن هذه الخسارة المأساوية، بالإضافة إلى المعاناة الطويلة لبقية الرهائن في ظروف مزرية لا يمكن التنبؤ بها وغير معروفة ودون أي إمكانية لوصول للمساعدات الإنسانية، تؤكد الحاجة إلى إجراء تحقيقات محايدة ومستقلة ومحاسبة المسؤولين عن ذلك. وفي هذا الصدد، تواصل سيراليون دعم عمل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية منذ إعلانه عن فتح التحقيقات في الحالة في دولة فلسطين، إثر قرار الدائرة التمهيدية الأولى بأن المحكمة يمكنها ممارسة اختصاصها الجنائي في هذه الحالة، الذي يغطي النطاق الإقليمي لغزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

وعلاوة على كل المآسي المتواصلة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، ما فتئ المدنيون في صميم كل ذلك، إذ يتحملون كرهاً عبئاً لا يطاق. ولا تزال الحالة الإنسانية تكشف عن الحقائق القاسية في قطاع غزة، حيث تدفع الهجمات العشوائية والعقاب الجماعي والحصار والجوع والمرض والتهجير بالمدنيين نحو حافة الكرامة الإنسانية والحضارة وما دونها. وعودة ظهور مرض شلل الأطفال في غزة – الذي كان قد قُضي عليه في السابق – بسبب تعطل برامج تطعيم الأطفال والأضرار الجسيمة التي لحقت بنظم المياه والصرف الصحي نتيجة للحرب، ليست سوى عاقبة واحدة من عواقب هذه الحالة . غير أننا نرحب، وسط أجواء من التوتر الشديد والمخاطر العالية، بالهدن الإنسانية في مناطق محددة التي تتيح إطلاق المرحلة الأولى من حملة التطعيم ضد شلل الأطفال في وسط غزة. والجهود المشتركة التي تبذلها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وشركاء آخرون تعزز الطابع المتفاني لما يقوم به العاملون في المجال الإنساني في الميدان. ونكرر مناشدة هؤلاء العاملين لأطراف النزاع المعنية باحترام الهدن المؤقتة والعمل على تحقيق وقف دائم لإطلاق النار طال انتظاره.

وفيما يتعلق بالضفة الغربية، تشعر سيراليون بقلق عميق إزاء العمليات الواسعة النطاق التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية منذ 27 آب/أغسطس. ويؤسفنا أنه أُبلغ عن مقتل 29 شخصاً وإصابة 50 آخرين حتى 1 أيلول/سبتمبر، حيث سقط ضحايا من محافظات جنين وطوباس وطولكرم في الضفة الغربية. ونرحب بانسحاب القوات الإسرائيلية من طولكرم وطوباس، ونناشدها أن تقوم بالمثل في جنين، وهي المنطقة التي فرضت فيها حظر تجول أفيد أنه يؤثر بشكل خطير على السكان وعلى إمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية.

أوضحت فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024 بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، جملة أمور منها أن "استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني وأن إسرائيل ملزمة بإنهاء وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرع ما يمكن". ولا يسع سيراليون إلا أن تحث دولة إسرائيل على الامتثال وتحث الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن، على العمل على طرائق التنفيذ الفوري للفتوى.

ومن الواضح في هذه المرحلة من النزاع أن المدنيين في قطاع غزة لم يعد بإمكانهم تحمل المعاناة التي يتعرضون لها والتي تعجز الكلمات عن وصفها. هل يمكننا ولو لمرة واحدة أن ننظر في قدسية الحياة البشرية وطبيعتها التي لا تقدر بثمن، ناهيك عن أكثر من 000

40 مدني فقدوا أرواحهم و 224 94 من الجرحى في غزة؟ وفي هذا السياق، ستعرض سيراليون النقاط التالية:

أولاً، ندعو أطراف النزاع ذات الصلة إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار 2735 (2024)، التي ستتطلب مع مرور الوقت أن يتخذ المجلس إجراءات أخرى. ونحث الأطراف على الاستجابة بحسن نية لجهود الوساطة التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة بالالتزام بوقف فوري للأعمال العدائية والموافقة على اتفاق يسهّل تبادل الرهائن والأسرى ويوفر مساعدات إنسانية كبيرة ويرسي وقفا دائما لإطلاق النار.

ثانياً، في سعينا إلى معالجة ما أفيد به من نقاط شائكة في المفاوضات الجارية، ندعو أطراف النزاع إلى استكشاف الخيارات الممكنة، بما في ذلك الاقتراح الذي طرحه الأمين العام بشأن الضمانات الأمنية في غزة ولإسرائيل.

ثالثًا، نواصل تذكير الأطراف المعنية بالتزاماتها باحترام القانون الدولي والامتثال له، ولا سيما القانون الدولي الإنساني.

رابعا، تؤكد سيراليون من جديد في إطار الرؤية المستقبلية التزامها بالأفق السياسي لحل الدولتين حيث تتعايش دولتان، إسرائيل وفلسطين، بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. ولذلك، نكرر رفضنا للبيانات والأفعال الصادرة عن أطراف النزاع المفضية إلى التحريض أو تقويض الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع الذي طال أمده.

وأود أن أختتم كلمتي بالقول إن إعلاء الكرامة الإنسانية وسيادة القانون مسؤولية عالمية مشتركة. ولذلك، تكرر سيراليون إدانتها لجميع أعمال العنف ضد المدنيين وتدعو إلى إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة تؤدي إلى المساءلة لإنهاء الإفلات من العقاب، مع الاعتراف بالعلاقة الحاسمة بين السلام والعدالة. وعليه، يعرب وفد بلدي عن استعداده للسعي بثبات متابعة لأي مبادرة تنهض بعملية السلام بين إسرائيل وفلسطين.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن هذه أول جلسة لمجلس الأمن هذا الشهر، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس. كما أشكر سيراليون على توجيه هذا العمل خلال شهر آب/أغسطس بطريقة فعالة ومهنية. وأشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو؛ ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة إديم ووسورنو؛ ومقدمتي الإحاطتين الأخريين على ملاحظاتهما الثاقبة وإحاطتيهما الواقعيتين.

مما يثير بالغ القلق أن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل تزداد سوءًا باطراد مع كل إحاطة تقدَّم أمام مجلس الأمن.

نشعر بالحزن البالغ والجزع لمقتل ست رهائن إسرائيليين تحتجزهم حماس وندين مقتلهم ونتقدم بخالص تعازينا لأسرهم وأصدقائهم. ونعرب عن تعاطفنا معهم ومع عائلات أولئك الذين لا يزال أحباؤهم محتجزين رهائن، بمن فيهم الأطفال. ولا يزال يساورنا القلق إزاء التقارير التي تتطرق إلى العنف الجنسي الذي يستهدف الرهائن والظروف القاسية التي يُحتجزون فيها، وهو ما ندينه تمامًا. ومما يثير القلق بالقدر نفسه تصريحات حماس الأخيرة بشأن اعتزامها قتل الرهائن في حال اقترب جيش الدفاع الإسرائيلي منهم. تشكل حماية حقوق الإنسان والحفاظ عليها أمرا بالغ الأهمية ويجب الحفاظ على حقوق الرهائن بأي ثمن.

وكما قلنا مرات عديدة في هذه القاعة، تكرر مالطة إدانتها الصريحة لهجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر الإرهابية وما نجم عنها من عمليات قتل واحتجاز للرهائن ارتكبتها حماس وجماعات مسلحة أخرى. ونكرر التأكيد على أن أخذ الرهائن انتهاك خطير للقانون الدولي. ونطالب مرة أخرى بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. ويجب أيضا تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى الرهائن. إنها المطالب التي دأب المجلس على تكرارها منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر وأوردها في قراراته 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024).

وفي الوقت نفسه، يجب علينا أيضًا أن نسلط الضوء على الحالة المتردية للفلسطينيين المحتجزين تعسفيا الذين يعانون من ظروف مزرية في السجون الإسرائيلية. ويجب الإفراج أيضا عن الأفراد المحتجزين قسراً والمسجونين بدون توجيه تهم ويجب إجراء تحقيقات مستقلة في مزاعم التعذيب.

يظل وقف إطلاق النار الفوري والدائم الطريق الوحيد الواضح الذي يمكن من خلاله وضع حد نهائي لسفك الدماء والمعاناة على الجانبين. لا يمكن إنكار الحاجة الملحة لوقف إطلاق النار في ظل الحالة الكارثية في غزة التي يتحمل فيها المدنيون العبء الأكبر من النزاع. وندعو الأطراف إلى إعطاء الأولوية للحوار والاتفاق على شروط وقف إطلاق النار بما يتماشى مع القرار 2735 (2024).

وترحب مالطة بالأنباء التي تفيد بأن عمليات التطعيم ضد شلل الأطفال في غزة جارية على قدم وساق حيث لُقح أكثر من 000 187 طفل. ونثني على الأطراف المشاركة في لوجستيات الحملة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وشركاء آخرون. يستحق أطفال غزة أن يحظوا بالحماية من هذا التهديد الصحي الإضافي في خضم الظروف المحفوفة بالمخاطر على كل الجبهات.

لكننا نشدد على وجوب التصدي للمخاطر الأخرى المستمرة التي تهدد حياتهم. وتستمر التقارير التي تتحدث عن مقتل أطفال أو إدخالهم إلى المستشفيات المحاصرة بعد إصابتهم بشظايا القذائف بسبب القصف في المناطق السكنية المكتظة بالسكان. إن الأطفال ليسوا أهدافاً ولا أضرارا جانبية. كما أن تدابير الحماية الخاصة المكفولة لهم بموجب القانون الدولي الإنساني واضحة وينبغي أن تلتزم بها جميع الأطراف على وجه الاستعجال.

وتوجد دائما أخطار إضافية وشيكة في ظل ظروف انعدام الأمن الغذائي وحالات النقص الحاد في المياه ونظم الصرف الصحي والنظام الصحي المدمر الناجمة بشكل مباشر عن الحملة العسكرية الإسرائيلية. ويجب تسريع الجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة للسكان المدنيين في غزة على نحو كافٍ وبلا شروط أو عوائق.

إن الحالة في الضفة الغربية المحتلة تبعث على القلق الشديد. لقد شهد الأسبوع المنصرم أعمال عنف خطيرة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك في جنين، بسبب تكثيف العمليات العسكرية والغارات الجوية والاشتباكات المسلحة وعنف المستوطنين. وقد أسفرت بالفعل موجة العنف الأخيرة عن سقوط العديد من القتلى والجرحى وتهدد بدفع الضفة الغربية إلى حافة الهاوية. ويجب تجنب التصعيد على هذه الجبهة بأي ثمن. وندعو إلى حماية المدنيين وإعطاء الأولوية للهياكل الأساسية المدنية. ويجب ألا تتحول الضفة الغربية إلى غزة أخرى.

وفي خضم استمرار خطر حدوث تصعيد إقليمي، نواصل أيضًا التأكيد على الحاجة الملحة للحد من التوترات بسرعة وتجنب الأعمال التي قد تؤدي إلى تفاقم الوضع الملتهب. وينبغي أن تلجأ الأطراف على وجه السرعة إلى الحوار والدبلوماسية وتضمن تحقيق وقف لإطلاق النار. هذا هو السبيل الوحيد لمعالجة الأولويات الفورية في غزة والضفة الغربية وضمان إطلاق سراح الرهائن وإيجاد أفق سياسي موثوق لتحقيق حل الدولتين على نحو شامل.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تود موزامبيق أن تتقدم بأحر التهاني لكم، السيد الرئيس، ولبلدكم جمهورية سلوفينيا، على توليه رئاسة مجلس الأمن. ونتعهد بدعمنا الكامل في الاضطلاع بمسؤولياتكم الثقيلة. ونشيد إشادة كبيرة بسيراليون لرئاستها الرائعة والناجحة في شهر آب/أغسطس. ونشعر بالامتنان لمقدمات الإحاطات – السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيدة إديم ووسورنو، شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والدكتورة افرات بارون هيرلف، مديرة مركز شنايدر لطب الأطفال؛ والسيدة يولي نوفاك، الناشطة الإسرائيلية في مجال حقوق الإنسان والمديرة التنفيذية لمنظمة بتسيلم. كانت إحاطاتهن إلى المجلس قيّمة ومفيدة.

بعد مرور 11 شهراً من الحرب، لا تزال الحالة في قطاع غزة مصدر قلق بالغ. يحتدم الصراع، وقد كان له تأثير سلبي هائل على حياة المدنيين، بمن فيهم أولئك الذين وقعوا في الأسر. ويواجه الرهائن وسكان غزة معاناة هائلة وحالة من عدم اليقين من دون أي أفق أو بصيص أمل. والهجمات على مخيمات وبلدات اللاجئين في الضفة الغربية حدث شبه يومي، وقد ازدادت حدتها.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، عندما اندلعت الأعمال العدائية الحالية، لم تفتأ موزامبيق وغيرها من أعضاء المجلس، بل

والمجتمع الدولي بأسره، تدعو إلى حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني الذي تنتهكه الأطراف المتحاربة في غزة بشكل منهجي. ونرى أنه من الضروري أن تمتثل الأطراف امتثالا صارما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

إن انتشار العنف المستشري في غزة وفلسطين بشكل عام مؤشر واضح على ضرورة أن يضاعف مجلس الأمن جهوده من أجل تحقيق سلام دائم. لذلك من الضروري أن يتوقف هذا الصراع على الفور.

وإدراكاً منا لخطورة استمرار الوضع الراهن، فإننا نؤكد على الحاجة الماسة لوقف فوري لإطلاق النار في غزة لتهدئة الصراع الدائر. ونؤكد على أهمية إطلاق سراح الرهائن وزيادة المساعدات الإنسانية والعودة إلى الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى حل دائم.

وفي هذا السياق، تكرر موزامبيق دعوتها لبذل جهود حقيقية وهادفة من أجل السلام والتفاهم والتعاون في الشرق الأوسط. يجب أن يكون الهدف الرئيسي هو تحقيق حل الدولتين. هذا هو الأساس الوحيد الذي يمكن لإسرائيل وفلسطين أن تعيشا معاً وتزدهران جنباً إلى جنب في سلام وأمن كدولتين مستقلتين ذواتي سيادة – وكلاهما عضو في الأمم المتحدة.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أنضم إلى الآخرين في الإشادة بالعمل الذي أنجزته سيراليون خلال رئاستها في آب/أغسطس. كما أتقدم بالتهنئة لكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة لشهر أيلول/سبتمبر، وأتمنى لكم فترة رئاسة مثمرة. وأود أيضاً أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمديرة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية السيدة ووسورنو، ومقدمتي الإحاطتين من منظمات المجتمع المدني، على إحاطاتهن الواقعية والمؤلمة للغاية.

كانت دعواتنا في المجلس لإطلاق سراح جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس والجماعات الأخرى واضحة وثابتة. إلا أنها لم تلق آذاناً صاغية، وقد أحزننا سماع الأخبار المأساوية عن مقتل ستة رهائن محتجزين في غزة. ونعرب عن خالص تعازينا لأسرهم. إن أخذ الرهائن وإعدامهم محظور تماماً بموجب القانون الدولي الإنساني. ولا يمكن تبرير هذه الأعمال تحت أي ظرف من الظروف ويجب إدانتها إدانة قاطعة. ونحث حماس مرة أخرى على الإفراج الفوري عن جميع الرهائن المتبقين.

خلال اجتماع مجلس الأمن بصيغة آريا في أيار/مايو بشأن الرهائن الإسرائيليين، استمعنا إلى قصة كارمل غات المؤلمة من السيد رومان، أحد أفراد أسرتها. سماع هذه الرواية يزيد من ألمنا. كما ينفطر قلبنا لسماع أن ثلاثة من الرهائن الستة الذين قُتلوا كان من المقرر إطلاق سراحهم في المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار الذي لا يزال مطروحًا على الطاولة. لو تم إبرام اتفاق وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن في وقت سابق، لكان من الممكن لم شمل هؤلاء الأبرياء مع عائلاتهم.

وعليه، مهما كانت عملية التفاوض صعبة، يجب على أطراف هذا النزاع المشاركة بإخلاص في المحادثات من دون إضافة المزيد من الشروط التي قد تطيل أمد المفاوضات. كما يجب أن تستمر جهود الوسطاء – الولايات المتحدة ومصر وقطر – والتي نثمنها كثيراً. كل يوم وكل ساعة وكل دقيقة ترتبط بشكل مباشر بمصير العديد من الأرواح. قد يرقى تأخير وقف إطلاق النار بدون سبب إلى عمل إجرامي.

ونشعر بالفزع إزاء استمرار قتل المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الرهائن، وإزاء الكارثة الإنسانية المتفاقمة في غزة. لا نرى أي علامة تحسن على الجبهة الإنسانية، حيث تستمر الغارات على الملاجئ والتهجير القسري والجوع والمرض في تعذيب الأسر البريئة بقسوة. وكما ناقشنا الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9715)، لا ينبغي أن يفاقم تفش لشلل الأطفال على نطاق واسع الوضع الكارثي بالفعل في غزة.

لذلك نحن نقدر عالياً الجهود الدؤوبة التي تبذلها الجهات الفاعلة الإنسانية التي تعمل في إيثارلدعم حملة التطعيم الجماعية ضد شلل الأطفال الجارية وسط انعدام الأمن المستمر. على كلا الطرفين التقيد تقيدا صارما بالهدن الإنسانية لضمان نجاح حملة التطعيم. إن الفشل في منع انتشار شلل الأطفال في غزة سيكون له تأثير كارثي في المنطقة ككل، بما في ذلك إسرائيل.

وفي خضم الأعمال العدائية المستمرة في غزة، نشعر بالقلق الشديد أيضًا من استمرار عدم الاستقرار والعنف في الضفة الغربية، وهي أرض محتلة أخرى. ونشعر بالقلق بشكل خاص جراء العمليات العسكرية الواسعة النطاق التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك الغارات الجوية واستهداف البنية التحتية المدنية في جنين.

وفي الوقت نفسه، يجب على حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين الامتناع عن تنفيذ هجمات إرهابية. إن العنف والإرهاب المستمرين، بالاقتران مع التوسع في النشاط الاستيطاني، لا يهددان حياة المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وسبل عيشهم فحسب، بل ويقوضان ويعيقان بشكل خطير الطريق قدما نحو رؤية حل الدولتين، الذي ينص عليه بوضوح القرار 2735 (2024) ويدعمه ويشجعه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريباً. ومن أجل جعل ذلك الطموح المشترك حقيقة واقعة في المستقبل، وليس مجرد حبر على ورق، ينبغي الآن حظر وتجنب أي أفعال أو خطابات تعيق تحقيقه قدر الإمكان.

فيجب على إسرائيل حظر الأنشطة الاستيطانية غير القانونية وأشكال الخطاب التحريضي، التي تتعارض مع القرار 2334(2016)، والامتناع عنها. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون السلطة الفلسطينية مجهزة بقيادة مقتدرة وينبغي أن تقوم بإصلاح إدارتها من أجل إرساء أسس حل الدولتين بشكل حقيقي. وستشارك جمهورية كوريا مشاركة بناءة في أي مناقشات أخرى في مجلس الأمن والجمعية العامة من أجل تحقيق ذلك الطموح المشترك.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أهنئ سلوفينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. ويود الوفد الصيني أن يؤكد لكم ولفريقكم، السيد الرئيس، دعمنا الكامل لعملكم. كما أود أن أسجل تقديرنا لرئاسة سيراليون خلال شهر آب/أغسطس. أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والمديرة ووسورنو ومقدمتي الإحاطتين ممثلتي المجتمع المدني على إحاطاتهن.

إن نبأ مقتل ستة رهائن في غزة أمر محزن، وتثير نهايتهم المأساوية تعاطفنا. تدين الصين جميع أعمال العنف ضد المدنيين وتدين جميع انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ونكرر دعوتنا لبذل المزيد من الجهود الدبلوماسية من أجل الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين، الإسرائيليين والفلسطينيين، حتى يتمكنوا من العودة إلى ديارهم من دون مزيد من التأخير. إن الواقع المجرد يشير بوضوح شديد إلى عدم جدوى محاولات تحقيق "نصر كامل" من خلال إطالة أمد الحرب، وهو تمني واهم في أفضل الأحوال. واستخدام القوة لن يمهد الطريق لإطلاق سراح الرهائن. سيؤدي فقط إلى تفاقم الكراهية والعداوة وجعل المواجهات أكثر حدة والوضع أكثر تقلبًا. ويجب على القيادة الإسرائيلية أن تستمع إلى نداءات الجمهور القوية، وأن تجعل من تأمين إطلاق سراح الرهائن وإنقاذ الأرواح أولوية قصوى وأن تبذل قصارى جهدها لتحقيق وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب. وندعو الدول التي لها تأثير على الأطراف المتحاربة إلى إظهار حسن النية والموقف المسؤول من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة لإخماد نيران الحرب في غزة.

فكل حياة مهمة، ولا أحد يستحق أن يُحرم من الحق في الحياة. ونثني على منظمة الصحة العالمية والوكالات الإنسانية الأخرى التي تعمل رغم كل الصعاب لتوفير لقاحات شلل الأطفال لأطفال غزة الذين لهم الحق في أن ينشؤوا بصحة جيدة مثل أقرانهم في أماكن أخرى من العالم. فينبغي لهم أن يتطلعوا إلى طفولتهم التي يمكنهم الاستمتاع بها في أمان وبطعام يكفيهم. ولا يستحقون أن يستمروا في مواجهة الخطر المهلك للأسلحة الفتاكة بعد تلقيهم اللقاح.

سيصادف الأسبوع المقبل بداية الشهر الحادي عشر من الصراع في غزة. وعلى الرغم من الجهود الدولية المتكررة والدعوات الدولية المتكررة لوقف إطلاق النار وإنهاء جميع الأعمال العدائية، لا توجد حتى الآن أي بادرة على التهدئة أو وقف التصعيد. فما نشهد بالأحرى استمرار تصعيد الحالة في الضفة الغربية في الوقت الذي نتحدث فيه، بالإضافة إلى ما يجري في غزة. ويجب على المجتمع الدولي ألا يسمح بتكرار المأساة الإنسانية في غزة في الضفة الغربية. وتحث الصين الأطراف – إسرائيل على وجه الخصوص – على التحلي بالهدوء

وضبط النفس، وأن تفي إسرائيل بالتزاماتها كسلطة احتلال وأن توقف الأنشطة الاستيطانية وأن توقف الهجمات في الضفة الغربية وأن تحترم الوضع الراهن الذي شكله التاريخ للأماكن المقدسة في القدس وتحافظ عليه. فقد استمرت هذه الحرب مستعرة لفترة أطول مما ينبغي، وتأخرت مفاوضات وقف إطلاق النار واستمرت معاناة السكان. وقد حان الوقت لوضع حد لكل ذلك. إننا نؤيد اتخاذ مجلس الأمن المزيد من الإجراءات الرامية إلى تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة وإطفاء نيران الحرب من دون تأخير والتخفيف من التداعيات الإنسانية.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): قبل أن أبدأ بياني أود أن أشارك زملائي، السيد الرئيس، في تمنياتي لكم بكل النجاح في رئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر. ويمكنكم التعويل على دعمنا. كما أشيد بزملائنا ممثلي سيراليون على رئاستهم الناجحة جداً للمجلس الشهر الماضي.

ونشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو ومديرة العمليات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووسورنو على إحاطتيهما الشاملتين بشأن هذه المسألة، وقد استمعنا باهتمام إلى بياني مقدمتي الإحاطتين ممثلتي المجتمع المدني. فواضح من بيانيهما أن موجة التصعيد الحالية في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي تزداد قتامة وقبحًا بشكل متزايد. لقد صُدمنا جميعًا عندما علمنا بوفاة ستة رهائن في النصيرات، بمن فيهم المواطن الروسي ألكسندر لوبانوف. ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا وأحبائهم. وما من مبرر، بل لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لتلك الأعمال، وقد قلنا ذلك مراراً وتكراراً منذ البداية. ودعونا منذ البداية كذلك إلى إيلاء الأولوية لمسألة إطلاق سراح الرهائن، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال وقف فوري لإطلاق النار في غزة، كما ندرك جميعاً.

وليس هذا هو الوقت المناسب لمناقشة سبب وصول الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي إلى نقطة يموت فيها إسرائيليون أبرياء بالكامل في أنفاق غزة تحت الأرض بينما يموت النساء والأطفال الفلسطينيون على الأرض فوقهم. لقد قدمنا جميعًا تقييمات عديدة لما يحدث. وزمن العمل هو الآن. لقد توصل المجلس إلى نوع من التفاهم حول ما يجب القيام به، والقرار 2735 (2024)، الذي اعتمد في 10 حزيران/يونيه، على الرغم من كل أوجه القصور فيه، يجسد هذا التفاهم بشكل أساسي. ولكن، تسعى القيادة الإسرائيلية بعناد إلى حل عسكري للمشكلة، في محاولة لتجاهل قرارات المجلس. ونتيجة لذلك، أفادت التقارير بمقتل عشرات الرهائن الإسرائيليين في غزة أثناء محاولات تحريرهم. فلم يعيشوا ليشهدوا وقفا لإطلاق النار. وفي أعقاب مقتل الرهائن الستة في النصيرات، قدم المجتمع الإسرائيلي تقييمات واضحة لما حدث. فقد طالب البلد بأكمله، في انسجام تام، الحكومة الإسرائيلية بالتوصل على وجه السرعة إلى اتفاق مع حماس يؤدي إلى إطلاق سراح الرهائن المتبقين. وطالبنا جميعًا بذلك أيضًا، لكن تلك المطالبات لا تلقى آذانًا صاغية في القدس الغربية.

ونحن اليوم لا نحزن على الإسرائيليين الذين ماتوا فحسب، بل على جميع الذين ماتوا في غزة، سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين أو مواطنين من بلدان أخرى. وكل يوم من التقاعس من جانب المجلس، الذي أخفق حتى الآن في إجبار الأطراف على وقف الأعمال العدائية، كان له ثمن دموي مروّع يدفعه المدنيون بأرواحهم. ومهما كان شعورنا تجاه أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، لا يمكننا أن نغض الطرف عن حقيقة أنه خلال 11 شهراً من التصعيد في غزة سقط أكثر من 40 000 فلسطيني ضحية العقاب الجماعي الإسرائيلي، وهذا الرقم يتزايد مع مرور كل يوم. إن العنف والفوضى يضربان بأطنابهما في غزة. ونشير إلى التقارير المقلقة للغاية عن انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي الإنساني، لا سيما الغارات على قوافل المساعدات الإنسانية، فضلاً عن الأدلة على وجود مقابر جماعية للفلسطينيين المقتولين الذين يحملون آثار تعذيب واستئصال أعضاء داخلية. فيجب التحقيق في جميع تلك الحوادث، بالإضافة إلى مقتل الرهائن، تحقيقاً شاملاً ومن خلال صيغة دولية.

ومن الواضح لنا جميعًا أن كل يوم جديد من العملية الإسرائيلية في قطاع غزة يقلل من احتمال نجاة الرهائن. ويجمع المجلس على الاعتراف باستحالة إطلاق سراح من تبقى من الإسرائيليين والرهائن الأجانب بالوسائل العسكرية وأنه لا بديل عن المفاوضات. وواضح أن المجتمع الإسرائيلي يدرك ذلك أيضًا. ولكن، لا تزال القيادة الإسرائيلية

مع الأسف تنظر إلى المفاوضات على أنها مجرد ستار دخاني يساعد على صرف انتباه المجتمع الدولي عن الحل الإسرائيلي العنيف للقضية الفلسطينية. ونرى ذلك ليس فقط في إجراءات القدس الغربية على الأرض، بل كذلك في التصريحات الأخيرة لرئيس الوزراء نتنياهو، التي قال فيها أنه لن يوقف العمل العسكري في القطاع. وما زلنا لا نرى أي مؤشر على أن مجلس الوزراء العسكري الإسرائيلي لديه أي نية لتعديل هذه السياسة. إن لدى جميع أعضاء مجلس الأمن تقريباً النية والرغبة في العمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وإلزام الدول بالامتثال لقرارات المجلس. يمتلك مجلس الأمن الأدوات ذات الصلة تحت تصرفه. وما نحتاج إليه الآن هو الإرادة السياسية والوحدة السياسية بشأن هذه المسألة. وللأسف، يمنعنا زملاؤنا في الولايات المتحدة من تحقيق ذلك. فهم يواصلون باستمرار توفير الغطاء لأعمال إسرائيل وتزويدها بالأسلحة وبالتالي تشجيعها على مواصلة عمليتها العسكرية في غزة.

لذا فليس من المستغرب أن نشهد تنامي الشهية في القدس الغربية التي لا تزال تطرح المزيد والمزيد من الشروط الجديدة للتوصل إلى "اتفاق"، رغم أن المجلس وافق على معايير الاتفاق في القرار 2735 (2024). في البداية، ناقشنا الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من القطاع، وتصر إسرائيل الآن على الإبقاء على وجودها في محوري فيلادلفيا ونتساريم. وقد أعطى مجلس الأمن موافقته على معايير مختلفة تماماً للاتفاق، مما يعني أن تلك المطالب تعد خرقاً مباشراً لأحكام قرار مجلس الأمن المذكور أعلاه. إن وسطاء الولايات المتحدة، للأسف، يخدمون بشكل علني مآرب حليفتهم، ويساعدونها باستمرار على انتهاك قرارات مجلس الأمن. ومع كل جلسة، يحاولون إقناع المجلس بالضغط على حماس زاعمين أن هناك اتفاقاً بالفعل يلوح في الأفق. في الوقت نفسه، يحاول زملاؤنا الأمريكيون بمكرٍ أن يتستروا على حقيقة أن إسرائيل لم توافق في نهاية المطاف على الاتفاق في إطار معايير القرار 2735 (2024) ويحاولون تعديله باستمرار.

في نهاية المطاف، ظل مجلس الأمن في الواقع مرتهناً للولايات المتحدة التي تهدد بعرقلة أي قرار يتضمن مطالبة واضحة بوقف كامل لإطلاق النار. وقد اضطر المجلس إلى الاكتفاء بالبيانات التصريحية المؤيدة للتوصل إلى اتفاق بين حماس وإسرائيل على وجه السرعة.

وفي ظل هذه الظروف، بات من الطبيعي أن تتراجع جميع الجهود الإنسانية التي يبذلها المجلس في ظل هذه الظروف. وكما أكد العاملون في المجال الإنساني أنفسهم مراراً وتكراراً، فإنهم ببساطة غير قادرين على العمل في غياب وقف إطلاق النار. وإزاء هذه الخلفية، يقوم الجيش الإسرائيلي بتطهير منهجي لا في قطاع غزة وحسب، بل أيضاً في الضفة الغربية. تشير غارات الجيش الإسرائيلي في جنين وطوباس وطولكرم إلى شيء واحد، وهو أنه لم يعد هناك أي مكان آمن للفلسطينيين، لا في غزة ولا في الضفة الغربية، حيث قُتل ما يقرب من 700 شخص منذ بدء التصعيد. وفي شهر آب/أغسطس وحده، تم الإبلاغ عن أكثر من 1 000 حادثة اعتداء من قبل القوات الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين في الضفة الغربية. ووفقاً لمنظمة أطباء بلا حدود، فإن أفراد الجيش الإسرائيلي يعرقلون وصول الضحايا إلى المرافق الطبية، بالإضافة إلى عرقلة حركة سيارات الإسعاف.

وفي الوقت نفسه، يدعو أحد كبار المسؤولين الإسرائيليين، وهو وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، إلى الانتقال إلى ممارسة العقاب الجماعي والإعدام رمياً بالرصاص للأسرى الفلسطينيين، وإلى إقامة حواجز متعددة في الضفة الغربية لإعاقة حركة السكان المحليين. فهو يصف الفلسطينيين بصورة مباشرة وصريحة بالحيوانات. علاوة على ذلك، اعتمد مجلس الوزراء الإسرائيلي، كما نعلم، خططاً جديدة لبناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية. وبالتالي، تم اتخاذ قرار بمواصلة القيام بأعمال أدانها جميع أعضاء مجلس الأمن والأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي. ولا يمكن النظر إلى هذا الوضع إلا باعتباره انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي والمبادئ التي تشكل مرتكزاً للأساس القانوني الدولي المقبول عالمياً للتسوية الفلسطينية – الإسرائيلية.

لا يمكن للمجلس أن يبقى مكتوف الأيدي في مواجهة التطورات في غزة والضفة الغربية. لقد أمهلنا المفاوضين، الذين يحاولون تأمين

الاتفاق بين إسرائيل وحماس على أساس المعايير المنصوص عليها في القرار 2735 (2024)، ثلاثة أشهر بالفعل لإقناع الطرفين بقبول الاتفاق. كان ذلك وقتاً أكثر من كافٍ. والآن نرى أن عملية المفاوضات، في ضوء المطالب الإسرائيلية الجديدة، أصبحت مطولة وغير متوقعة.

يجب على أولئك الذين يدافعون عن القدس الغربية أن يستجمعوا الشجاعة، لا بالقول بل بالفعل، للوفاء بمسؤولياتهم كأعضاء ذوي ضمير حي في المجتمع الدولي وأعضاء دائمين في مجلس الأمن. وإلى جانبنا جميعاً، يجب عليهم ألا يكتفوا بالمطالبة بوقف المذبحة اللاإنسانية في غزة فحسب، بل يجب عليهم أيضاً اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق هذه الغاية، كما ينص ميثاق الأمم المتحدة. فلا شيء سوى ذلك سيجعل من الممكن إنقاذ ما تبقى من الرهائن الإسرائيليين وعشرات إن لم يكن مئات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين الذين أجبروا على مقاومة آلة الحرب الإسرائيلية التي لا ترحم. العالم ينتظر. وانتهى زمن الألاعيب الدبلوماسية. وحان الوقت لاتخاذ إجراءات حقيقية وعملية. وكلما أسرعوا في إدراك ذلك والاعتراف به، كان ذلك أفضل لهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل سلوفينيا.

أضم صوتي إلى الآخرين في توجيه الشكر لمقدمي الإحاطات اليوم على مساهمتهم في مناقشة اليوم.

هناك شعور بالغضب في جميع أنحاء العالم – غضبٌ في فلسطين لأن المجتمع الدولي يخذلهم؛ وغضبٌ في الشوارع الإسرائيلية من استمرار احتجاز الرهائن في غزة؛ وغضب الرأي العام العالمي من عدم توقف هذه الحرب. هذا الأسبوع، عبّر الشعب السلوفيني عن غضبه من الواقع الموازي منتقداً الواقع السياسي الذي نعيشه في نقاشاتنا المستمرة دون حلول.

وأود أن أوضح أن هناك واقعين متوازيين: واقع معاناة الشعب الفلسطيني وانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني منذ عقود طويلة؛ وواقع المخاوف الأمنية للشعب الإسرائيلي؛ ولكن أيضاً واقع عدم الاستقرار الإقليمي الذي يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. لا يوجد سوى قاسم مشترك واحد ممكن بين هذه الحقائق، وهو السلام. لذلك نكرر دعوتنا القوية لوقف فوري لإطلاق النار.

ولن يخفف من معاناة الرهائن وأفراد عائلاتهم وأصدقائهم سوى وقف إطلاق النار. ونكرر إدانتنا لهجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 الذي نفذته حماس والجماعات المسلحة الأخرى واحتجاز الرهائن. وندعو إلى منح اللجنة الدولية للصليب الأحمر حق الوصول الكامل إلى الرهائن وإطلاق سراحهم فوراً. إننا نشعر بالصدمة لمقتل الرهائن الذين تم انتشال جثثهم يوم السبت، وندين قتلهم إدانة قاطعة. ونقدم تعازينا لأحبائهم. لا ينبغي أن تكون معاناة الرهائن ورقة مساومة للمفاوضات.

ولن يخفف من معاناة الفلسطينيين في غزة سوى وقف إطلاق النار. إن عقد جلسة إحاطة أخرى في أقل من أسبوع هو دليل واضح على تدهور الوضع. ونرحب ببدء حملة التطعيم ضد شلل الأطفال التي تقوم بها في غزة منظمة الصحة العالمية واليونيسف ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وينبغي أن يكون ذلك نقطة تحول في ضمان إمكانية إيصال شحنات المساعدات الإنسانية على نطاق واسع دون عوائق وباستمرار واستعادة الخدمات الأساسية.

وننتهز هذه الفرصة لنكرر الإعراب عن قلقنا إزاء التدهور السريع للوضع في الضفة الغربية الذي يظهر أوجه تشابه هدامة تثير القلق. ونكرر نداءاتنا التي وجهناها الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9715). يجب وضع حد فوري للعمليات التي تؤجج العنف والتوترات وانتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية. ونكرر دعوتنا إلى الالتزام الكامل من قبل جميع الأطراف بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب تنفيذ التدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية وقرارات مجلس الأمن تنفيذاً كاملاً. لا ينبغي أن تكون حماية المدنيين والتخفيف من معاناتهم ورقة مساومة في المفاوضات.

فما يجب أن يكون جزءاً من المفاوضات هو السعي لتحقيق سلام عادل ودائم. إننا ندعو الجميع إلى إعادة تقويم مصالحهم ووضع مصالح

السلام وحماية جميع المدنيين، فلسطينيين وإسرائيليين على حد سواء، في المقام الأول. ويجب عليهم الالتزام مجدداً بالاتفاق المنصوص عليه في قرار المجلس 2735 (2024) ووضع اللمسات الأخيرة عليه.

إن مهمتنا هي الدفع باتجاه السلام في عالم من الحقائق الموازية. لذلك نعتقد أنه ينبغي على المجلس أن يمضي قدماً بخطوتين: دعوة قوية وموحدة لاختتام مفاوضات وقف إطلاق النار بقيادة مصر وقطر والولايات المتحدة، ومناقشة مركزة حول عملية السلام تقودنا إلى حل الدولتين. وما فتئ أعضاء المجلس يعربون باستمرار عن دعمهم القوي لحل قائم على وجود دولتين، سواء من خلال البيانات أو في القرارات. وقد حان الوقت الآن للتفكير في كيفية توفير إطار عمل واضح للوصول إلى نقطة التقاء في الأفق.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود فقط أن أرد بإيجاز شديد على ملاحظات زميلي الروسي. أولاً وقبل كل شيء، يسعدني جدا أن أسمعه يتعهد بدعم ميثاق الأمم المتحدة. وآمل أن يعني ذلك أن روسيا ستسحب قواتها قريبا من أوكرانيا وتنهي حربها العدوانية هناك.

ونقطتي الثانية والأخيرة هي دعوة وحث أعضاء المجلس والدول الأخرى الممثلة في هذه القاعة والتي لها نفوذ لدى حماس لاستخدامه من خلال حث حماس على قبول الاتفاق المتعلق بوقف إطلاق النار والرهائن فوراً. وبصراحة شديدة، كلما أسرعوا في القيام بذلك، كلما اقتربنا من رؤية نهاية للحرب المأساوية في غزة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أؤكد لزميلنا الأمريكي أننا سنسحب بالتأكيد قواتنا من أوكرانيا بعد أن نحقق جميع أهداف عمليتنا العسكرية الخاصة. لقد قلنا مرارا وتكرارا أننا نفضل حل النزاع بالوسائل الدبلوماسية السلمية. ولكن للأسف في الظروف الحالية لا يمكننا القيام بذلك بسبب جهود الولايات المتحدة التي تواصل دعم نظام كييف غير الشرعي، من بين أمور أخرى.

أما بفيما يتعلق بالحالة المتعلقة بغزة، فبإمكانه بالطبع أن يجادلني، وليس لدي أي اعتراض على ذلك. إلا أنه من الصعب إنكار الحقائق. فالحقائق، كما نعلم، غنية عن البيان. والواقع أن الولايات المتحدة تؤكد لنا منذ ثلاثة أشهر حتى الآن أن الاتفاق أصبح قاب قوسين أو أدنى، ولكن لا يوجد اتفاق حتى الآن. ولم يكلف زميلي الأمريكي نفسه حتى الآن عناء أن يشرح للمجلس كيف يتم تعديل معايير الاتفاق الذي تمت الموافقة عليه بموجب القرار 2735 (224). وهذه هي المرة الثالثة التي أسأل فيها عن ذلك، ولكن طلباتي لم تلقَ آذاناً صاغية. آمل أن تكون الثالثة ثابتة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، سيدي الرئيس. لقد تناولت هذه المسألة وتناولها زملاء آخرون من الولايات المتحدة من قبل. وأعتقد أن الجميع يعرف الصعوبات المتعلقة بمحاولة التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن، لذلك لن أجلس هنا وأقوم مرة أخرى بتوضيح هذه المسائل. ولكني سأقول، كما قالت السفيرة توماس غرينفيلد هنا قبل لحظات، إن الدبلوماسية تستغرق وقتًا. إن الأمر ليس سهلاً. ولو كان الأمر سهلاً لكان قد أصبح محلولا الآن. ولذلك سنواصل العمل عليه. ولن نستمر في إلقاء اللوم، كما يحلو للبعض في المجلس أن يفعلوا في كل مرة يدخلون فيها القاعة. وسنقوم بالعمل الشاق لمحاولة إتمام الاتفاق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أشكر زميلي الأمريكي على التوضيح الذي قدمه وأتساءل عما إذا كانت كلماته تعني أنه يؤيد الجهود الجماعية التي يبذلها المجلس لضمان

تنفيذ القرارات التي اتخذها بالفعل، بما في ذلك القرار 2735(2024)، باستخدام جميع الأدوات المتاحة له.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أقترح أن نمضي قدما في جدول أعمالنا.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر الرئاسة السلوفينية لمجلس الأمن، على استجابتكم السريعة لطلب الجزائر بعقد هذه الجلسة في ضوء التدهور المتزايد للحالة الخطيرة وتزايد الخسائر البشرية في صفوف المدنيين في فلسطين المحتلة – سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية – على يد الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي. كما استمعنا بعناية فائقة إلى بيانات مقدمي الإحاطات.

تشن إسرائيل حربًا شاملة على الشعب الفلسطيني. وتسعى إلى فرض حل عسكري للنزاع من خلال محو أمة. ولا يمكن إنكار تلك الحقائق. فمن الإبادة الجماعية إلى الفصل العنصري، تُظهر إسرائيل للعالم استعدادها لاستخدام أحقر الوسائل لتحقيق أهدافها الاستعمارية – نزع الملكية والتشريد والتهجير والهدم والتدمير والموت. وهذا هو ما يقاسيه الفلسطينيون منذ عقود، لكن شعبنا يعاني منه اليوم على نطاق لم يشهده منذ النكبة. فبدلاً من إنهاء النكبة، قرر قادة إسرائيل الفاشيون المتطرفون محاولة الوصول بها إلى خاتمتها النهائية – فلسطين بلا فلسطينيين.

ويجب أن نكون جميعًا الآن على دراية بهذه الأعمال التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي. إن الاكتفاء بالانتقادات وإبداء الشواغل أمور لا تؤثر على حكومة متعصبة مصممة على ارتكاب أبشع الجرائم مراراً وتكراراً. ولا أحد هنا على قدر من السذاجة بما يكفي للاعتقاد بأن إسرائيل ستصحح مسارها من تلقاء نفسها وستحترم القانون الدولي فجأة. فأعضاء المجلس يعرفون القانون ويعرفون أن إسرائيل تنتهكه بشكل صارخ ووقح كل يوم. وما فتئ المجلس يدين ويدعو ويحث ويطالب، ولكن دون جدوى. لقد حان وقت العمل الحازم. وأتفق معكم تماماً، سيدي الرئيس، عندما وصفتم الكم الهائل من الإحباط، خاصة لدى أبناء الشعب الفلسطيني وهم يرون خذلان مجلس الأمن والمجتمع الدولي لهم.

كيف يمكن لأحد أن يبرر إرسال أسلحة إلى جيش مدرج في قائمة مقترفي الجرائم ضد أبنائنا، أو تقديم أي نوع من الدعم لحكومة تسعى إلى الضم والإبادة الجماعية، وتنكر حق شعبنا في تقرير المصير وتحرم أمتنا وشعبها من حقها في الحياة؟ هذا أمر لا يمكن تبريره، وبالتالي يجب عدم تبريره. ويجب ألا تزود إسرائيل بأي سلاح أول أمةوال أو تجارة أوحصانة تساعدها على ارتكاب جرائمها ضد الشعب الفلسطيني. وبعبارة أخرى، يجب ألا يكون هناك أي تواطؤ. ولا يمكن لأعضاء المجلس إتاحة الوسائل لتطعيم الأطفال وفي نفس الوقت منح الأسلحة لقتل الأطفال الذين تم تلقيحهم ضد شلل الأطفال. يجب أن تكون هناك تدابير وجزاءات ومذكرات توقيف واعتقالات ومساءلة – وبعبارة أخرى، لا إفلات من العقاب. إن هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما.

في الأيام الأخيرة، قتلت إسرائيل أكثر من 30 فلسطينيا في الضفة الغربية، من بينهم ستة أطفال واثنان من كبار السن. ودمرت مخيمات اللاجئين والبنية التحتية المدنية، وحاصرت وهاجمت المستشفيات وشنت عددا لا يحصى من الغارات الجوية. وجنين مثال حي على ذلك. وبلغ عدد الفلسطينيين الذين قتلوا منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، حوالي 700 شخص، من بينهم أكثر من 150 طفلا، وبلغ عدد الجرحى 000. 6 ونزح أكثر من 300 3 فلسطيني، واحتُجز أكثر من 000 12 منهم تعسفا. ويعاني الرهائن من كابوس لا ينتهي. وفي الوقت نفسه، تعمل إسرائيل على النهوض بخطتها الاستيطانية الاستعمارية باستقدام مزيد من المستوطنين وتهجير مزيد من الفلسطينيين. وينتشر العنف على أيدي المستوطنين والجنود انتشار النار في الهشيم، بهدف دفع الناس إلى الخروج من وطنهم. وتريد إسرائيل أن يعتقد المجلس أن عدوانها العسكري يتعلق بالأمن. لكنها تعلم بحكم تجربتها أنها في الواقع تخلق ظروفا لانعدام الأمن. ولا أحد من السذاجة بحيث يجهل ما يعنيه هذا. فالأمر يتعلق بالأرض. وجميع الفلسطينيين مذنبون لكونهم فلسطينيين ولأنهم يريدون

العيش على أرضهم، أرض أجدادهم. ويُحكم عليهم بالتطهير العرقي أو الفصل العنصري أو الاحتجاز التعسفي أو الموت. إلى متى سيعانون من هذا المصير المرعب؟

هل علينا جميعا التظاهر بأننا لم نشهد تصويت الكنيست ضد قيام دولة فلسطينية؟ وأننا لم نشهد أعمال الإرهاب التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون؟ وأننا لم نشهد تهجير الشعب الفلسطيني مرارا وتكرارا؟ وأننا لم نشهد حوادث القتل الجماعي والدمار؟ وأننا لم نر الخريطة التي لوح بها نتنياهو والتي اختفت منها فلسطين؟ وأننا لم نسمع سفيرا، جالسا حول هذه الطاولة، يصف القرار 2334 (2016) بأنه قرار شرير ويزعم أن من يحترمون القانون الدولي وسلطة المجلس هم إرهابيون؟ هل يجب أن نتظاهر بأننا لا نرى مدى تعصب الحكومة الإسرائيلية وميلها إلى القتل وجنونها وازدرائها؟

هل ينبغ أن نتظاهر بأننا لم نسمع قط بميثاق الأمم المتحدة، وبقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وبأوامر محكمة العدل الدولية وفتاواها، وبالمحكمة الجنائية الدولية، وبكل هيئة أنشئت لدعم سيادة القانون؟ هل يجب أن نتجاهل قراراتها القاطعة فيما يتعلق بأعمال إسرائيل غير القانونية ومطالبتها بوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب؟ هل يجب أن نسمح لإسرائيل بمواصلة الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني بينما نتظاهر بالتفاوض على وقف لإطلاق النار؟

ليس على المجلس أن يستمع إلي. بل يجب أن يستمع إلى أسر الرهائن الإسرائيليين. أنا متأكد من أن كل عضو من أعضاء المجلس تابع في الأيام القليلة الماضية ما نقلته شبكة سي إن إن وهيئة بي بي سي والقنوات الأخرى عن العائلات الإسرائيلية وما يفعله الشعب الإسرائيلي بأكمله، بما في ذلك مئات الآلاف في تل أبيب. إنهم يعلمون أن نتنياهو لا يهتم بالرهائن – هذا ما يقولونه – ولا يريد التوصل إلى اتفاق. ويعلمون أن ما يسمى بالضغط العسكري يعني إبادة جماعية للفلسطينيين الأبرياء وموتا مؤكدا للرهائن الإسرائيليين.

ندلي منذ أشهر بتصريحات قلنا فيها إن علينا أن نحافظ على أرواح المدنيين، الفلسطينيين والإسرائيليين. ونقول منذ أشهر إننا نريد أن نرى لم شمل الأسر الفلسطينية والإسرائيلية في الحياة وليس بعد الموت. لكن المخططات الاستعمارية الإسرائيلية تتطلب أن يسود الموت على كلا الجانبين لإقناع الجميع بأنه لا يمكن إيجاد حل، وضمان ألا يتسنى أبدا وجود دولتين أو شعبين يتعايشان جنبا إلى جنب. يجب ألا ندع لهم الغلبة وإلا سندفع الثمن جميعا.

لقد عانى الفلسطينيون في غزة من آلام وخسائر لا يمكن وصفها ولا يمكن إدراك حجمها. ويخبرنا زملاؤنا في العمل الإنساني الدولي – الأبطال الذين يقدمون لأهلنا في قطاع غزة خدمات رائعة لإبقائهم على قيد الحياة – بأنه، مهما وصفنا للمجلس ما تشهده غزة من رعب، فإن ذلك لا يساوي ما يراه المرء بأم عينه. هذا ما يقولونه لنا ويقولونه لأعضاء المجلس.

ومع استمرار إسرائيل في هجوم الإبادة الجماعية الذي تشنه، فإن من لا يزالون على قيد الحياة يواجهون العنف والموت في كل ركن. ويطاردهم الجوع والمرض بينما تحاصرهم الصدمة واليأس، حيث ينزحون من الملاجئ التي تتعرض للقصف إلى المستشفيات المدمرة ثم إلى المقابر الجماعية. ورغم أننا ممتنون للتعبئة الدولية – عن طريق منظمة الصحة العالمية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، واليونيسف وغيرها من المنظمات – لوقف انتشار شلل الأطفال بين أطفالنا في غزة، يظل الواقع أن آلة الحرب الإسرائيلية مستمرة بدون رادع، حيث إن قذائفها وقنابلها تقتل وتجرح الناس كل يوم، وتؤدي إلى تدهور الظروف المعيشية، مما يتيح انتشار أمراض أخرى بسرعة فائقة. إن حملة التطعيم مهمة طوارىء، ولكنها ليست كافية لوقف الخسائر في الأرواح والمعاناة.

إلى متى سيظل المجتمع الدولي مستعدا لدفع ثمن جرائم إسرائيل؟ متى سيأتي الوقت الذي سيصر فيه على أن تدفع إسرائيل الثمن – السياسي والمعنوي والمالي – لأفعالها غير القانونية؟ متى سيُتخذ قرار بتحميلها عواقب على هذا التحدي وهذا الإجرام؟ متى سيقرر المجلس أخيرا فرض وقف إطلاق النار؟ نحن نتفق تماما مع ما قلتموه عدة مرات في بيانكم، سيدي الرئيس، من أننا بحاجة إلى وقف إطلاق النار الآن. فهذا ما يقوله الجميع، ليس الفلسطينيون فحسب، بل أيضا ملايين الإسرائيليين الذين خرجوا إلى الشوارع والذين يهتمون برهائنهم.

وما يقولونه لقيادتهم، التي لا تستمع إليهم، هو أن عليها أن توافق على وقف إطلاق النار الآن، وأن تبرم الاتفاق وتقبل الاقتراح المطروح على الطاولة حتى نتمكن من وقف القتل وإنقاذ الجميع – الرهائن الإسرائيليين والأسرى الفلسطينيين. فهذه كلماتهم هم وليست كلماتي. يجب أن يحدث ذلك الآن، لأنه إذا لم يحدث، فلن يبقى سوى الخراب والغضب. في كل يوم نخذل فيه الكثير من الأطفال والنساء والرجال الأبرياء، فإننا نحكم عليهم بالموت. علينا أن نعمل على حمايتهم وإنقاذهم. فهذه هي الاستجابة الوحيدة الممكنة والمقياس الوحيد الذي سيحكم به التاريخ علينا.

إننا نؤمن بسيادة القانون، وبحرمة الحياة البشرية، وبالحرية والكرامة والعدالة، وبالسلام والأمن المشتركين. ونعتقد أنه لا شيء يبرر إيذاء المدنيين، ولا شيء يبرر إيذاء الأسرى، ولا شيء يبرر العقاب الجماعي، ولا شيء يبرر إيلام الأطفال، بغض النظر عن جنسيتهم أو عرقهم أو دينهم. وهذا هو ما نؤمن به. وهذه هي قيمنا. ونتوقع المعاملة بالمثل، فالفلسطينيون ليسوا أقل شأناً.

في غضون أيام قليلة، ستتاح الفرصة لجميع أعضاء المجلس لإرسال إشارة واضحة مفادها أن الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني يجب أن ينتهي؛ وأنه لن يتم التسامح مع هذا الحكم الاستعماري الاستعلائي؛ وأن حقوق الشعب الفلسطيني يجب أن تُحترم وفقا لقرارات محكمة العدل الدولية، وهي أعلى محكمة في العالم، ووفقا للقواعد العالمية للقانون الدولي. وسيكون ذلك بمثابة تذكرة لأعضاء المجلس بالتزامهم بعدم التواطؤ مع هذا الاحتلال الوحشي والتصرف بحزم لإنهائه والقيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

وتبقى فلسطين أهم اختبار للنظام الدولي القائم على القانون الدولي – إنه اختبار لا يمكن أن يفشل فيه. وعندما يصوت أعضاء المجلس في الجمعية العامة، وهو ما سيحدث قريبا جدا، يجب أن يتذكروا جميع الذين قُتلوا وجميع الذين نجوا فحسب ليلقوا عذابا ينبغي ألا يتحمله أي إنسان. الآن وإلا فلا: إما أن يقف أعضاء المجلس في وجه هؤلاء المتعصبين أو أن يشاهدوا النار تلتهم كل شيء في طريقها. وإما أن يكونوا في صف مشعلي الحرائق أو رجال الإطفاء. ولا يمكن أن يقفوا في صف الجانبين. ولا يمكنهم الادعاء بأنهم يريدون إطفاء النار بينما يقدمون ما يؤججها. وعليهم أن يختاروا. وسيبقى اختيارهم في الذاكرة لعقود قادمة وسيؤثر على حياة الملايين. ونناشدهم ألا يتخذوا الخيار الخاطئ.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة التي طال انتظارها.

كانت كرمل غات أخصائية علاج وظيفي من تل أبيب. وكانت تنوي التسجيل لنيل درجة الماجستير في تشرين الأول/أكتوبر. وكانت تهوى السفر والموسيقى ومقابلة أشخاص جدد.

وكان سن عدين يروشلمي 24 عاما وكانت شابة مفعمة بالحيوية ولديها العديد من الأصدقاء والهوايات. وكان لديها شقيقتان تحبانها كثيرا وتعتبرانها قدوة في كل شيء. لقد كان وزنها 36 كيلوغراما فقط عندما عُثر على جثتها.

وُلد هيرش غولدبرغ – بولين، ذو الجنسية الإسرائيلية – الأمريكية المزدوجة، في كاليفورنيا وانتقل إلى إسرائيل في سن السابعة. كما كان يحب السفر والمهرجانات الموسيقية وفريق كرة القدم "هبوعيل القدس"، ناديه المفضل. وكان يعمل مُسعفا ليدخر بعض المال للقيام برحلة إلى الهند.

وكان ألكسندر لوبانوف، ذو الجنسية الإسرائيلية – الروسية المزدوجة، يتمسك بالأمل في أن يرى طفله الثاني من زوجته ميخال التي أنجبت – أثناء احتجازه كرهينة – طفلا لن يرى والده أبدا.

أما ألموغ ساروسي، وهو من مواليد رعنانا، فقد كان يحب السفر في أنحاء إسرائيل في سيارته الجيب البيضاء مصطحبا غيتاره وبرفقة أصدقائه. وكان ابنا وأخا وصديقا مخلصا حقا.

وأنقذ أوري دانينو العديد من الشباب في مهرجان نوفا. فقد عاد أدراجه واستدار بسيارته ليعود وينقذ الأرواح. وكان يحب الطبيعة وكان شريك حياة رائعا لصديقته ليل.

لقد أعدمت حماس تلك الأرواح الستة الجميلة والبريئة والبطلة بعد أكثر من 330 يوما في الأسر حُرموا خلالها من النوم والطعام وضوء الشمس – وهي أبسط الضروريات. كانوا يحلمون برؤية أحبائهم – آبائهم وأمهاتهم وأشقائهم وأصدقائهم وأطفالهم – مرة أخرى. وفي الأسبوع الماضي، أعدمهم إرهابيو حماس جميعا. أطلقوا الرصاص على مؤخرة رأس كل منهم.

وتحدثت راشيل، والدة هيرش، في أثناء جنازته يوم الإثنين. وقالت إن العزاء الوحيد لها هو أن ابنها أصبح حرا أخيرا. فلتفكروا في ذلك للحظة – أم قُتل طفلها ولم تجد عزاء إلا في فكرة أنه لن يعاني بعد الآن على أيدي حماس وأنه أصبح بعيدا عن متناول الوحوش الذين اختطفوه. هذا ليس مجرد حزن؛ إنه عذاب لا يمكن لأحد أن يستوعبه.

هناك 101 من البشر لا يزالون أسرى حيث تُقابل صرخاتهم طلبا للرحمة بالتجاهل وسط لامبالاة دولية. ومنذ قرابة العام – 334 يوما – وهم محتجزون في الظلام. وليست هناك علامة تدل على أنهم أحياء؛ ولم يُمنح أي إذن للصليب الأحمر بالوصول إليهم وكان مصيرهم النسيان وتُركوا ليتحملوا شرورا لا نكاد ندركها. أما الذين عادوا، لحسن الحظ، فقد كشفوا عن العذاب المستمر الذي لا يزال الرهائن يعانون منه بشكل يومي وعن الفظائع المستمرة.

سحب إرهابيو حماس عميت سوسانا من منزلها وحكموا عليها بالعيش في جحيم حقيقي. كانت محتجزة في غرفة نوم طفل، وهي مقيدة بالسلاسل على الأرض وتحت رحمة حارسها. كان الحارس يدخل الغرفة ويرفع قميصها ويلمسها ويتحسسها ويجردها من إنسانيتها بكل طريقة يمكن تخيلها. وفي صباح أحد الأيام، وبينما كانت تحاول الاغتسال وهي مقيدة بالسلاسل في الحمام، اقتحم حارسها الحمام وهو يحمل مسدسا في يده وضربها مرارا وتكرارا وجرها إلى غرفة النوم حيث اعتدى عليها جنسيا. احتُجزت عميت لمدة 55 يوما وليلة قبل أن يُطلق سراحها. وبالنسبة لآخرين، يستمر هذا الكابوس – يوما بعد يوم، وليلة بعد ليلة دون أمل. إن قصة عميت ليست حالة منعزلة.

وأفادت مايا ريغيف، وهي رهينة أخرى حُررت، بأن كل امرأة محتجزة لدى حماس تعرضت للاعتداء الجنسي – جميعهن بلا استثناء. وشهدت بأن كل امرأة هناك تتعرض لشكل من أشكال التحرش الجنسي. لا يهم كيف يحاول المرء تجميل الواقع أو تغييره. لقد احتُجزت مايا لمدة 50 يوما، ولكن هناك نساء احتُجزن لمدد أطول من ذلك بكثير، نساء عانين من هذا التعذيب لمدة عام تقريبا، نساء نسيهن المجتمع الدولي.

وهناك أيضا أغام غولدشتاين ألموغ، التي احتُجزت في أحد الأنفاق التي تُستخدم لأغراض الإرهاب عندما كان عمرها 17 عاما، بعد أن شهدت مقتل والدها وشقيقتها الكبرى. وداخل ذلك النفق، قابلت ست رهينات أخريات. وأخبرتها هؤلاء النساء كيف تحرش رجال مسلحون بهن بعد أن دخلوا الغرفة التي كن يستحممن فيها. وأخبر أحد الحراس أغام نفسها أنها ستعيش بقية حياتها كزوجة عبدة مقيدة بالسلاسل في غزة.

إن ما يحدث الآن غير مسبوق. ونسمع الكثيرين يطالبوننا بوقف جهودنا وإلقاء أسلحتنا ويتساءلون عن سبب استمرارنا في محاربة حماس في غزة. إن الفصل بين حقيقة ما حدث يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، أي المجزرة، وعمليات الاختطاف والحالة الراهنة للرهائن في غزة أمر يستحيل فهمه.

ربما نسي الكثير من أعضاء المجلس سبب وجودنا في غزة، ولكننا لم ننسَ. نتذكر وجوه الرهائن وعائلاتهم ومناشداتهم لإنقاذهم. ويسمح ذلك الفصل لبعض أعضاء المجلس بالتصرف وكأن ما حدث يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر لم يحدث قط؛ كما لو أنه لم يكن هناك رهائن، بما في ذلك أطفال رضع – عائلة بيباس والفتيات الصغيرات في أيدي حماس. لم ننس ذلك.

واليوم، أنا هنا لأذكّر أعضاء المجلس والعالم بأننا لن ننساهم أبدا. ولن نتخلى أبدا عن أبنائنا وبناتنا وأخواتنا وإخواننا الذين يُعذبون على يد الوحوش. ولن نتوقف أبدا حتى نتمكن من إعادتهم إلى الوطن. لو كان مجلس الأمن مهتمًا حقًا بالشعب الفلسطيني ويريد حقًا أن يضع حدًا لهذه الحرب التي أشعلتها حماس، لوضع رسميا مشروع قرار واعتمده يصنف حماس كمنظمة إرهابية ويدينها على احتجازها للرهائن. أود أن أقول بوضوح إن إسرائيل ملتزمة بإعادة جميع الرهائن

إلى الوطن. إنها أولويتنا القصوى. ولكن لا يخطئن أحد، فالعقبة التي تحول دون إطلاق سراحهم ليست إسرائيل، بل حماس وحماس وحدها.

قبل ثلاثة أشهر، في 27 أيار/مايو، وافقت إسرائيل، بدعم كامل من الولايات المتحدة، على صفقة لإطلاق سراح الرهائن. ورفضت حماس. ثم في 16 آب/أغسطس، بعد أن قامت الولايات المتحدة بتحديث إطار الاتفاق، وافقت إسرائيل مرة أخرى، ورفضت حماس مرة أخرى. وحتى في الأيام والساعات الأخيرة، ومع انخراط إسرائيل في المفاوضات، ظلت حماس ثابتة في رفضها لجميع المقترحات. ومع ذلك يستمر المجتمع الدولي في توجيه ضغوطه علينا، على إسرائيل، كما لو كنا نحن من يحتجز الرهائن، كما لو كنا نحن من يقف في طريق حريتهم. في نهاية المطاف، انتقاد حكومة ديمقراطية أسهل بكثير من مواجهة واقع التعامل مع الإرهابيين.

لا يجلس الإرهابيون حول هذه الطاولة للدفاع عن أفعالهم. لديهم وكلاء ومدافعين للقيام بذلك نيابة عنهم. هل أعرب المجلس عن غضبه؟ هل أدان المجلس حماس لارتكاب هذه الفظائع؟ إن أخذ الرهائن انتهاك للقانون الدولي الإنساني ولقرارات مجلس الأمن المختلفة، بما في ذلك القرار 2474 (2019). وقد انتهكت حماس ثلاثة قرارات للمجلس تدعو إلى إطلاق سراح الرهائن. لكن المجلس لا يفي بولايته، ما لم وحتى يدين حماس ويضغط عليها ويصنفها على أنها منظمة إرهابية.

كثيراً ما نناقش في القاعة مشاركة وكالات الأمم المتحدة والمساعدات والدعم الذي تقدمه لغزة. لكن على الرغم من الجلسات العديدة التي عُقدت منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، إلا أن هذه هي المرة الأولى التي نخصص فيها جلسة مهمة لمناقشة الرهائن. كم مرة خلال تلك الجلسات سمعنا المجلس يطالب بوصول الصليب الأحمر إلى الرهائن؟ كم مرة أعربت منظمة الصحة العالمية عن قلقها على صحة الرهائن؟ كم مرة دعت اليونيسف إلى إيصال المساعدات إليهم؟ ازدواجية المعايير لا تحتمل.

يخاطر جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بحياتهم لإنقاذ الرهائن – اليهود والمسلمين والمسيحيين على حد سواء. هذا ما نفعله. لنأخذ على سبيل المثال عملية الإنقاذ الشجاعة التي قامت بها القوات الإسرائيلية للرهينة البدوي الإسرائيلي فرحان القاضي – وهي عملية إنقاذ عرضت جنودنا لخطر كبير. في إسرائيل وحدها، يخاطر الجنود اليهود بحياتهم من أجل إعادة إسرائيلي بدوي مسلم إلى عائلته. في إسرائيل وحدها، سيعالجه طبيب يهودي أرثوذكسي بعناية فائقة. في إسرائيل وحدها، سيحتفل اليهود والمسلمون على حد سواء بعودته. هذا هو الفرق بيننا وبين حماس – نحن نقدر الحياة ونصلي من أجل الحياة ونحارب من أجل حمايتها، بينما تستخف حماس بالحياة وتستخدمها كأداة لأيديولوجيتها الملتوية.

واليوم، تنعى إسرائيل الرهائن الستة المقتولين، ولكن معركتنا لم تنتهِ بعد. لا يزال هناك 101 من الرهائن في قبضة حماس، ولن يهدأ لنا بال حتى تتم إعادتهم إلى الوطن. إنني أدعو المجلس إلى توجيه طاقته إلى حيث تشتد الحاجة إليها: دعم إسرائيل والضغط على حماس، ولأن يصدر، لمرة واحدة، إدانة واضحة لا لبس فيها للمنظمة الإرهابية الهمجية التي لا تزال تحتجز أرواح بريئة.

مرة أخرى، أشكر أعضاء المجلس الذين أبدوا وضوحا أخلاقيا وإنسانية تجاه الرهائن. إن هذا محل تقدير، ولكنه في الحقيقة ليس كافياً. حان الآن وقت العمل. حان الآن الوقت لكي يتخذ مجلس الأمن قراراً واضحًا لا لبس فيه. وهذا لا يتطلب مفاوضات أو مداولات طويلة. إن المجلس ملزم أخلاقياً باعتماد قرار بسيط يدين فيه مجلس الأمن حماس وفظائعها ويصنفها كمنظمة إرهابية ويطالب بالإفراج الفوري عن الرهائن. لا يسعني أن أفهم لماذا لا يرفع أي عضو في المجلس يده للتصويت لصالح هذه الصيغة. من لا يستطيع أن يرفع يده مؤيداً لمثل هذا القرار عليه أن يكون أمينا ويسأل نفسه عما يفعل هنا. إنه أمر أساسي للغاية. هذا إجراء ضروري، هذا إجراء عادل، هذا إجراء أخلاقي.

رُفعت الجلسة الساعة 17/55.